



بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا



مدي تطبيق معيار المسؤولية المجتمعية في مؤسسات التعليم
العالي

(دراسة تطبيقية على جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا)

**Extent of Applying the Criterion of Social Responsibility in
Institutions of Higher Education**

(An Applied Study on the Sudan University of Science and Technology)

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في إدارة الجودة الشاملة
والإمتياز

A thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements of the
Degree of Master in Total Quality Management and Excellence

إشراف

إعداد الدراسة:

د. عبد الرزاق عبدالله البوني

سارة عبد الرحمن عبد الواحد محمد

1440 هـ / 2019م

الإستهلال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية (32)

الإهداء

إلى حبيبتي أمي الغالية ، ،

إلى والدي الغالي ، ، ،

إلى أختي وأخواني ، ، ،

إلى أبنائي الامل المعقود ، ، ،

إلى كل من ساندني في الحياة ، ، ،

إلى رفيق دربي و سندي زوجي الغالي ، ، ،

إليك أنت كل نجاحاتي وإحترامي وتقديري

الشكر و التقدير

أتقدم في البدء بالشكر لله ، والحمد له علي نعمه العظيمة ، وأحمده حمداً كثيراً علي توفيقني لإنجاز هذا العمل ، كما نحمده علي نعمتي الإسلام والعقل الذي أنار بهما درب العلم والعمل أمامنا، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا . كما أتقدم بالشكر والتقدير لكلية الدراسات العليا بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، والشكر والتقدير لعمادة الجودة والتطوير بالجامعة، وعظيم العرفان والإمتنان للدكتور **عبد الرازق عبد الله البوني**، الذي تكرم بالإشراف علي هذا البحث حتي رأي النور، جعله الله زخراً للعلم، كما أتقدم بالشكر لأعضاء هيئة التدريس بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، وكذلك أقدم شكري للأساتذة المحكمين الذين قاموا بتحكيم الاستبانة والشكر أيضا لأعضاء لجنة المناقشة والشكر إلي أسرة مكتبة الجودة بالجامعة .

ولايسعني بعد أن وفقني الله لإتمام هذه الرسالة، إلا أن أخص بالشكر لكل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة، سواء برأي أو توجيه، أو دعم، وكل من ساندني ووقف معي .

المستخلص

هدفت الدراسة إلي التعرف علي مدي تطبيق جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لمعيار المسؤولية المجتمعية المعيار السابع ضمن معايير السلطة القومية لتقويم واعتماد مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ولتحقيق هدف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي و تم تطبيق استبانة من إعداد الباحثة على عينة مكونة من (60) من أعضاء هيئة التدريس المثبتين تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) باستخدام الأساليب الحصائية : معامل ألفا كرونباخ ومعامل ارتباط بيرسون واختبار (ت) والنسب المئوية وتوصلت الدراسة الي النتائج التالية : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا تطبق معيار المسؤولية الإجتماعية بدرجة عالية، كما لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا خطط وسياسات وأنشطة لخدمة المجتمع تطبق بدرجة متوسطة ، كذلك لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا أعمال إستشارية تديرها بدرجة عالية و لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا علاقات تعاون واتفاقيات تفاهم مع مؤسسات التدريب والتأهيل وتبادل الخبرات تديرها بدرجة عالية وبناءً على النتائج قدمت الباحثة عدداً من التوصيات والمقترحات أهمها تطوير ثقافة المسؤولية المجتمعية لدى الأفراد والمؤسسات التعليمية.

ABSTRACT

This study aimed at realizing to what extent the Sudan University of Science and Technology applies the criterion of social responsibility, which is the seventh criterion within the criteria of the National Authority for Evaluation and Accreditation of Higher Education Institutions, from the point of view of the faculty board.

To achieve the objective of the study, the researcher followed the descriptive analytical approach and applied a questionnaire on a sample of (60) full time of staff members who were selected by simple random sampling method, the data were analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences program (SPSS) following the statistical methods: Alpha kronbakh and Pearson correlation coefficient R (T) and percentages, the researcher has attained the following findings: The Sudan University of Science and Technology (SUST) applies the social responsibility standard to a high degree, in addition to that, it has plans, policies and community service activities that are applied to a medium degree, the university has also some highly managed consultancy works together with cooperative relations and understanding agreements with training and rehabilitation institutions as well as a highly management of exchanging experiences.

Based on the results, the researcher has presented a number of recommendations and suggestions, the most important one is: developing a culture of social responsibility for individuals and educational institutions.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
أ	البسمة
ب	إستهلال
ج	الإهداء
د	الشكر والعرفان
هـ	مستخلص الدراسة
و	Abstract
ح	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ي	قائمة الأشكال
ك	قائمة الملاحق
الفصل الأول الإطار المنهجي	
1	مقدمة
2	مشكلة البحث
2	أسئلة البحث
3	أهمية البحث
3	أهداف البحث
3	فرضيات البحث
4	حدود البحث
4	المصطلحات
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة	
6	المبحث الأول: جودة التعليم العالي
27	المبحث الثاني: المعايير القياسية

33	المبحث الثالث: المسؤولية المجتمعية
45	المبحث الرابع: الدراسات السابقة
الفصل الثالث إجراءات الدراسة الميدانية	
51	تمهيد
51	منهج البحث
51	مجتمع البحث
53	عينة البحث
58	أدوات الدراسة ومصادر جمع البيانات
58	أداة البحث
63	الأساليب الإحصائية المستخدمة
الفصل الرابع عرض ومناقشة النتائج وإختبار فرضيات الدراسة	
64	تمهيد
64	إختبار فرضيات الدراسة
الفصل الخامس الخاتمة	
70	النتائج
70	التوصيات
71	مقترحات ببحوث مستقبلية
72	قائمة المصادر و المراجع
77	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
52	إحصائيات هيئة التدريس ومساعدتهم حسب الدرجة العلمية بالجامعة	1/3
53	التوزيع التكراري لمتغير التخصص	2/3
55	التوزيع التكراري لمتغير المؤهل	3/3
56	التوزيع التكراري لمتغير الدرجة الوظيفية	4/3
57	التوزيع التكراري لمتغير سنوات الخبرة	5/3
59	أرتباط الفقرات بالدرجة الكلية لمحور خدمة المجتمع	6/3
61	أرتباط الفقرات بالدرجة الكلية لمحور الاعمال الإستشارية	7/3
62	أرتباط الفقرات بالدرجة الكلية لمحور التعاون المشترك	8/3
63	نتائج إختبار الفا كرونباخ لمقياس المسؤولية المجتمعية	9/3
65	إختبار (ت) لعينة واحدة لقياس مدي تطبيق جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا معيار المسؤولية المجتمعية	1/4
66	إختبار (ت) لعينة واحدة لقياس خطط وسياسات وأنشطة جامعة السودان لخدمة المجتمع	2/4
68	إختبار (ت) لعينة واحدة لقياس مستوى إدارة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا للاعمال الإستشارية	3/4
69	إختبار (ت) لعينة واحدة لقياس مستوى علاقات تعاون وإتفاقيات تفاهم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا مع مؤسسات التدريب والتأهيل	4/4

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
37	هرم Carroll للمسؤولية المجتمعية	1/2
54	التوزيع التكراري لمتغير التخصص	1/3
55	التوزيع التكراري لمتغير المؤهل	2/3
56	التوزيع التكراري لمتغير الدرجة الوظيفية	3/3
57	التوزيع التكراري لمتغير سنوات الخبرة	4/3

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
77	الإستبيان	1
78	خطاب التحكيم	2
83	لجنة المحكمين	3

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
77	الإستبيان	1
78	خطاب التحكيم	2
83	لجنة المحكمين	3

الفصل الاول
الإطار العام للبحث

الفصل الاول

الإطار العام للبحث

مقدمة:

إن إعتماذفة التعلفم العالف تقوؤ إلى ءحسفن الآءاء؁ وضبط ءوؤة التعلفم؁ وءءققف الأءءاف المرءوؤة. و من ءم ءسعى ءامعاف ومؤسساء التعلفم العالف للإنءماء إلى منظوماف الاعءماء من العملفة العلفمفة وءالعلفة المرءرف بها عالمفا لاسءقءاب الطلاب الممفزفن؁ ولءءشغفل الأساءءة المشهوء لهم بالعبقرفة و الابدءكار و البءء العلفف الهاءف؁ و لءءبؤأ المكانة السامفة لها وسط العلماء و المءمفزفن من أهل العطاء لاسفما و قء ازءء مؤسساء التعلفم العالف العامة و الخاصة بصورة مطرءة و ءفر مسبوقة فف السنواف القلفة الماضية.

فءء التعلفم العالف من أهم ركائز اقءصاء و مءءم المعرفة؁ ءفء ءسهف مؤسساء التعلفم العالف بءور أساسف فف ءعظفم القءرة المعرفة للمءءم بءءأ و اسءءءامأ و ءطبفقا من ءلال ممارسه و ظائفها بنءاء من ءءرفس و بءء علمف و ءءمة المءءم؁ إلا أن نءاء هذه المؤسساء؁ فف إءاء رأس المال البشرف الموهل للإنءاء؁ و ءطوفر القءراء الإباءفة له؁ و الرفع من مسءوى ءأهفله لءلبفة ءاءاء المءءم من ءءنفة المسءءامة؁ فف ءمفع المءالاء الاءءماعفة و البشرفة و الاقءصاءفة و ءءاففة؁ فءطلب منها ضرورة الاءءمام بقضفة ضمان ءوؤة التعلفم العالف؁ وهو الأمر الءف بوزارة التعلفم العالف و البءء العلفف إلى إءراء ءملة من الإصلاءاء و بءل العءفء من ءهوء وءلك بإنشاء السلطة القومفة للاءءماء و ءءووم فف التعلفم العالف لإءعم و ءءءعف مؤسساء التعلفم العالف على ءطبفق أءسن الممارساء سواء كان على المسءوى المؤسسف أو البرامءف؁ وءلك من ءلال وضع معاففر قفاسفة لاعءماء و ءءووم المؤسساء الأكاءفمفة وهف :

ءوكمة و الإءارة - البنى ءءءفة و معفناء ءءلم - ءءلم و ءءلم - البرامء ءراسفة - البءء العلفف و ءءراساء العلفا-الطلاب و ءرفءون - المسؤلفة المءءمفة.

وصفء هذه المعاففر بمسءوواف منءرءة كالأءف:

أولاً: المعاففر الأساسية مءعومة بمبرراء اءءفارها و عءءها سبعة.

ءانفا: وضع كل معفار بعءء من المءاور.

ءالءا: مؤشرات لكل مءور ءءل على الممارساء ءفءة الءف فنبءف اسءففاءها لءءقق مسءوواف ءوؤة.

وسنعمد فى هذا البحث إلى إبراز مدى أهمية المسؤولية المجتمعية المعيار السابع من معايير السلطة القومية للاعتماد والتقييم لمؤسسات التعليم العالى والتي لم تأخذ حظها من الاهتمام بالجامعات طوال السنوات الماضية، فالمسؤولية المجتمعية واحدة من دعائم الحياة المجتمعية الهامة ووسيلة من وسائل تقدم المجتمعات حيث تقاس قيمة الفرد فى مجتمعه بمدى تحمله للمسؤولية تجاه نفسه وتجاه الآخرين.(المعايير القياسية لتقييم واعتماد المؤسسات الأكاديمية،2017).

مشكلة البحث:

تبعاً للتطور العلمى والأكاديمى المطرد تحتم على الجامعات العمل على اتباع أنظمة الجودة والاعتماد الأكاديمى لذلك شرعت السلطة القومية لاعتماد وتقييم مؤسسات التعليم العالى بوضع المعايير القياسية لتقييم واعتماد المؤسسات الأكاديمية . ومن خلال عمل الباحثة فى الجامعة لاحظت أن الجامعة بدأت تهتم مؤخراً بتطبيق معايير السلطة القومية للاعتماد والتقييم ومن هذه المعايير معيار المسؤولية المجتمعية حيث يتجلى مفهوم المسؤولية المجتمعية بالتزام الجامعة بممارسة مستدامة لمجموعة من المبادئ والقيم التي تخدم المجتمع وتحقق أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية . وتتمثل مشكلة الدراسة الرئيسة فى التالي :

ما مدى تطبيق معيار المسؤولية المجتمعية ضمن معايير السلطة القومية لتقييم واعتماد مؤسسات التعليم العالى فى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ؟

أسئلة البحث:

1. هل للمؤسسة سياسات وممارسات ومخرجات فيما يتعلق بمسئوليتها المجتمعية؟
2. هل للمؤسسة خطط وسياسات وبرامج وأنشطة لخدمة المجتمع ؟
3. هل للمؤسسة اعمال استشارية تديرها المؤسسة مستفيدة من إسهاماتها العلمية والعملية؟
4. هل للمؤسسة علاقات تعاون واتفاقيات تفاهم مع مؤسسات للتدريب والتأهيل وتبادل الخبرات ؟

أهمية البحث:

الأهمية النظرية:

مع توجه سياسات التعليم العالي في الدول المتقدمة، وبعض الدول الناشئة إلي مراجعة وتطوير معايير واعتماد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي فيها لضمان تحقيق الجودة الأكاديمية ومواجهة التطورات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية ، فإن الباحثة تتوقع أن تشكل هذه الدراسة إضافة علمية نظرية في مجال جودة التعليم وعلي حد علم الباحثة أن هذه الدراسة هي الأولى التي أجريت في مجال جودة التعليم حسب المعايير القياسية للسلطة القومية للتقويم والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي حيث تركز علي التعرف إلي ماهية ومفهوم عناصر المسؤولية المجتمعية وعناصرها وأشكالها.

الأهمية التطبيقية:

يتوقع أن تساهم نتائج هذه الدراسة في تطوير جانب التقويم الذاتي المؤسسي للجامعة ومؤسسات التعليم العالي ككل .

أهداف البحث:

الهدف الرئيسي لهذا معرفة مدي تطبيق معيار المسؤولية المجتمعية ويتفرع منه الآتي:

- 1- التعرف ما إذا كان للمؤسسة سياسات وخطط لخدمة المجتمع.
- 2- التعرف ما إذا كان هناك أعمال استشارية تديرها المؤسسة .
- 3- التعرف ما إذا كان هنالك علاقات تعاون واتفاقيات تفاهم مع مؤسسات للتدريب وتبادل الخبرات .

فرضيات البحث:

1. تُطبق جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا معيار المسؤولية المجتمعية.
2. تقوم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا خطط وسياسات وبرامج وأنشطة لخدمة المجتمع.
3. تقوم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بأعمال استشارية.
4. تقوم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بعلاقات تعاون واتفاقيات تفاهم مع مؤسسات التدريب والتأهيل وتبادل الخبرات.

حدود البحث:

تمثلت في مايلي:

1. الحد الموضوعي :اقتصرت الدراسة في هذا البحث على معرفة مدى تطبيق معيار المسؤولية المجتمعية في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
2. الحد البشري: أعضاء هيئة التدريس- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
3. الحد الزمني: 2018م
4. الحد المكاني: تم تطبيق البحث بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

المصطلحات:

مدي تطبيق:

الحدود أو المدى الذي تطبق خلاله عملية، أو إجراء، أو شهادة أو غيرها.

معيار:

تعرف بكونها النماذج التي يتم الاتفاق عليها ويحتذي بها لقياس درجة اكتمال أو كفاءة شي ما، أن المعايير حسب محمود الضبع ,عبارات وصفية تحدد الصورة المثلي التي ينبغي أن تتوفر في الشيء الذي توضع له المعايير أو التي نسعي لتحقيقها ".(الضبع،2006)

المسؤولية المجتمعية :

عرفت المسؤولية المجتمعية من منظور الجامعات بأنه التزام الجامعة قولاً وفعلاً بمجموعة مبادئ وقيم من شأنها تحسين نوعية الحياة لموظفيها وطلبتها وللمجتمع المحلي وللمجتمع بأكمله، وتنفيذها من خلال وظائفها الأساسية المتمثلة بالتعليم والبحث والإدارة المؤسسية والتفاعل المجتمعي وغير ذلك (كمال،2011).

التعريف الإجرائي للمسؤولية للمجتمعية:

يعرف اجرائياً بأنه استجابة أفراد العينة على أسئلة الاستبانة المستخدمة في البحث.

السلطة القومية للاعتماد والتقييم :

هيئة فنية إدارية علمية تعمل على تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها وذلك بمساعدتها في تأسيس وحدات فاعلة للتقييم المؤسسي الذاتي وإعداد أطر مقتردة، عبر أنشطة نشر ثقافة الجودة وبناء القدرات، لتنفيذ الدراسات التقييمية اللازمة.

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا :

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا هي جامعة سودانية تأسست عام 1975 وبها 24 كلية تقدم برامج علي مستويات الدراسات العليا (الدكتوراه والماجستير والدبلوم العالي) والدراسات علي مستوي

البكالوريوس والدبلوم التقني كما تقدم برامج التدريب والدراسات المستمرة، تميزت باهتمامها بالجانب العلمي دون إهمال للجانب النظري، وعلاقتها مع الجامعات الأجنبية .

تضم الجامعة العديد من المعاهد والمراكز البحثية التي ترعي ارتباط الجامعة بالمجتمع مثل مركز الحاسوب ومركز ثقافة السلام ومعهد تنمية المرأة والطفل ومعهد الليزر ومركز التعليم عن بعد ومركز الطيران. وتمضي الجامعة بخطى ثابتة وراسخة نحو تحقيق أهدافها وبلوغ رسالتها في نشر المعرفة وخدمة المجتمع وإعداد الأطر المتخصصة والمؤهلة .

الفصل الثاني
الإطار النظري و الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري و الدراسات السابقة

المبحث الاول: جودة التعليم العالي

1.1.2 تمهيد:

مع أن جميع الناس يتفقون علي الاهتمام بجودة الخدمات والمنتجات إلا أنه لا يوجد اتفاق بينهم

علي تعريف الجودة، فهي مثل "الحرية" و"العدل" مفهوم صعب تحيده تماما".

كما أنه لا يوجد اتفاق علي كيفية قياسها، وسبب ذلك هو أن الجودة لا توجد بمعزل عن سياق استعمالها.

والأحكام حولها تختلف حسب منظور الشخص الذي يطلب منه الحكم عليها وحسب الغرض من إصدار

الحكم .هذا فضلا عن أن للجودة مركبات كثيرة تكون مستواها ودرجة تميزها، ومع ذلك فلا بد من تحديد

مفهوم الجودة، إذ بدون ذلك يصعب الحصول عليها أو تقييمها . (مجيد و الزيادات، 2008)

عرف ابن منظور في معجمه لسان العرب كلمة الجودة بأن أصلها"جود" والجيد نقيض الرديء وجاد

الشيء جودة، وجودة أي صار جيداً.(ابن منظور،1984)

ترتبط الجودة في معظم الأحيان حدسيا بما هو جيد وذو قيمة عالية، وتفهم عادة بدلالة التميز

(Excellence) والاتساق (Consistency) والحصول علي معايير ومستويات محددة مسبقا، ورضا

الزبائن وملاءمة المنتج أو المنتج أو الخدمة للغرض الذي صنع أو وضع له، (Harvey,Green,and

Burrows,1993).(الكيلاني، 2001)

إن تعريف الجودة الذي يتبناه معظم المحللين وصانعو القرار في التعليم العالي هو الملاءمة للغرض

(Fitness For The Purpose). ودفاعهم عن هذا التعريف يسند إلي أن الجودة لا معني لها بالنسبة

للمغرض أو الغاية من المنتج أو الخدمة.ويحكم علي الجودة بدلالة درجة صلاحية المنتج أو الخدمة

للمغرض المعلن.(P Green, 1998, Juran,1994)

وقد عبر سيكيموتو(Sikomoto,1998)، عن جودة النوعية بقوله : المنتجات والخدمات الجيدة هي تلك

التي تلبي حاجات الزبائن وتحترمها، أي أنه جعل جوهر الجودة تلبية حاجات الزبائن، علما بأنه ليس من

السهل في التربية تحديد الزبائن أو المستخدمين، فهم يشملون التلاميذ وأولياء الأمور وأرباب الشركات

والمصانع وغيرهم. وعليه فإن تحديد الغرض أو الهدف من المنتج وتحديد المتطلبات التي يجب أن تتوفر

فيه تعتبر من الأمور الأساسية التي تعرف نوعية المنتج، وفي ضوءها يحدد مستوي الجودة . (مجيد و الزيات، 2008)

والجودة حسب رأي (Fisher,1996). تعبر عن درجة التألق التميز وكون الأداء ممتاز (Excellence) وكون خصائص المنتج (خدمة أو سلعة) ممتازة عند مقارنتها مع المعايير الموضوعية من منظور المؤسسة أو من منظور المستفيد /الزبون . (مجيد و الزيات، 2008)

أما المنظمة الدولية للتقييس (International Organization For Standardization) فتعرف الجودة بأنها عرض موجز لمجموعة من المتطلبات التي ينبغي أن تحقق في منتج أو عملية فيما إذا كان هناك أسلوب تحقيق الإيفاء بهذه المتطلبات ويجعل العملية ممكنة".

أما في مجال التعليم فإنه يصعب تحديد تعريف محدد للجودة أو النظر إلي الجودة من زاوية واحدة ، فالنظرة يجب أن تكون شمولية وتلبي متطلبات وتطلعات الجمهور ذوو العلاقة، صانعي القرار، والآباء، وإدارة الجامعة، والمدرسين، والطلبة ، والمؤسسات (مجيد و الزيات، 2008).

ويعرف (Cheng1995) جودة التعليم بأنها "مجموعة من البنود من المدخلات والعمليات والمخرجات لنظام التعليم والتي تلبي التطلعات الاستراتيجية للجمهور الداخلي والخارجي (العمرى، 2002).

وأكد بيرنبوم (1989) علي وجود ثلاثة أبعاد للجودة في التعليم العالي يجب عدم التقريط بأي منها وهي كما ذكر (كمال، 2004) :

- 1: البعد الأكاديمي : وهو تمسك المؤسسة بالمعايير والمستويات المهنية والبحثية الأكاديمية .
- 2: البعد الاجتماعي : وهو تمسك المؤسسة بإرضاء حاجات القطاعات الهامة المكونة للمجتمع الذي توجد فيه وتخدمه.
- 3: البعد الفردي: وهو تمسك مؤسسة التعليم العالي بالنمو الشخصي للطلبة من خلال التركيز علي حاجاتهم المتنوعة.

أما أسباب تزايد الاهتمام بالجودة في التعليم العالي : منذ اوائل التسعينات من القرن الماضي هو:

- حدوث زيادة هائلة في إعداد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في مختلف أنحاء العالم وخاصة في الدول النامية، وحدث تنوع كبير في أهداف التعليم العالي ومجالاته وبرامجه وأنماطه في وقت تنوع كبير في أهداف التعليم العالي ومجالاته وبرامجه وأنماطه في وقت شحت فيه الموارد المالية لمؤسساته بشكل عام .

• تزايد القناعة لدي المسؤولين في الحكومات بأن النجاح الاقتصادي يتطلب قوة عاملة جيدة الإعداد، وهذا لا يتأتى إلا من خلال برامج تعليمية وتدريبية جيدة النوعية في مؤسسات التعليم العالي.

• ازدياد المطالبات من جانب المنظمات المهنية والثقافية والإنسانية والهيئات المجتمعية والدولية بتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين بعامة وللمتعلمين في مختلف المستويات خاصة (كمال، 2003).

2.1.2 مراحل الجودة:

تطورت الجودة كفلسفة ومفهوم لتطوير وترقية الأداء عبر عدة مراحل ارتبط كل منها بفلسفة وإطار مفاهيمي معين، ونورد فيما يلي بعض من هذه المراحل والأطر المفاهيمية المرتبطة بها.

ضبط الجودة:

ضبط الجودة عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تقيس مدى مطابقة منتج أو خدمة معينة لمجموعة من المعايير المحددة مسبقاً ، هدفها اتخاذ إجراء معين بالنسبة للمنتجات أو الخدمات التي يتبين أنها بعد الفحص والتدقيق ليست بالمستوي المطلوب (عثمان، عبدالمنعم، 2005). وقد يكون هذا الإجراء رفض هذه المنتجات أو الخدمات والتخلص منها، وقد يتبع ذلك إجراءات لمعرفة أسباب الفشل ، وتوصيات للتصحيح، وقد تؤدي عند الضرورة إلى تعديل في عمليات الإنتاج ليصبح المنتج أكثر اتقافاً مع المواصفات المرسومة.

يهدف ضبط الجودة في العملية التعليمية إلى مراجعة المنتج التعليمي المباشر وغير المباشر، واكتشاف حلقات الهدر وأنواعه المختلفة. ومن ثم فإن عملية ضبط الجودة تعمل علي تطوير التعليم من خلال تقييم النظام التعليمي وتشخيص أوجه القصور في المدخلات والعمليات والمخرجات حتي يتحول التقويم إلى تطوير حقيقي وضبط فعلي لجودة الخدمة التعليمية. (دليل التقويم والاعتماد في التعليم العالي، 2008).

ضمان الجودة:

نتيجة لما حققه اليابانيون من إيجابيات ملموسة بتطبيقهم فكرة حلقات الجودة والتي حققوا من خلالها الإنتاج الخالي من العيوب (Zero Defect) وهذا يتطلب رقابة شاملة علي العمليات كافة وجهود مشتركة من الإدارة المعنية بتنفيذ مراحل العمل. وقد أصبح ضمان الجودة إحدى الاستراتيجيات

الأساسية التي تقوم عليها إدارة الجودة الشاملة فالإنتاج من دون أخطاء يعني إنتاج عالي الجودة وهو الجسر الذي تعبر به المؤسسة من خلاله إلي تحقيق الرضا لدي المستفيدين (العاني وآخرون ، 2002). ولكي تتحقق الجودة الجيدة في المنتجات والخدمات يجب أن تقوم المؤسسة (الجامعة مثلاً) التي تزود الناس بالمنتجات والخدمات باتخاذ إجراءات متعددة تضمن اتصاف المنتج أو الخدمة بالجودة الجيدة . وهذه الإجراءات الهادفة لتحقيق الجودة الجيدة تسمى "ضمان الجودة" (Quality Assurance). إن الجودة مهما كانت الطريقة التي تعرف بها، عبارة عن خاصية (Characteristic)، يمتلكها المنتج أو الخدمة بكمية قد تقل أو تكثر، أما ضمان الجودة فهي عملية (Process) موجهة نحو الحصول علي هذه الخاصية . وهذه العملية تشمل كل الإجراءات المخططة والمنظمة التي من شأنها جعل الاحتمال كبيراً في أن المنتج أو الخدمة التي سيمتلك متطلبات محددة ومواصفات موضوعية مسبقاً . وقد عرفت (Robinson,1994) ضمان الجودة بأنها "مجموعة النشاطات التي تتخذها مؤسسة أو منظمة لضمان معايير محددة وضعت مسبقاً لمنتج ما أو خدمة ما يتم بالفعل الوصول إليها بانتظام (Consistently) وهدف هذه النشاطات هو "تجنب وقوع عيوب في المنتجات أو الخدمات". أما (Tait 1993) فقد أكد علي أن عملية ضمان الجودة هي القوة المرشدة وراء نجاح أي برنامج أو نظام أو مقرر دراسي .

وهذا الامر يستدعي أن تتدمج آلياتها في جميع نشاطات المؤسسة التعليمية ، وأضاف أن هدف ضمان الجودة هو دائماً تقادي وقوع الأخطاء ومنع الفشل، ومن الأمثلة التي قدمها علي إجراءات ضمان الجودة تطوير المقررات الدراسية وإجراء مراجعات فترية للبرامج الأكاديمية، ووضع حوافز وضغوط علي أعضاء الهيئات التدريسية كي يواظبوا علي تطوير كفاياتهم المهنية ويرتكز مفهوم ضمان الجودة علي عمليات تنفيذية وأنظمة ويتكون من ثلاثة عناصر رئيسة هي:

1. وضع معيار للمنتج أو الخدمة: والمعيار هو عبارة تصف خاصية مطلوبة المنتج أو الخدمة ، وتستعمل كأساس لقياس مستوي الجودة. ومواصفات المنتج أو الخدمة قد تتضمن عدة معايير يراد الالتزام بها.
2. تنفيذ الإنتاج أو تقديم الخدمة بحيث يتم الحصول علي منتج أو خدمة وفق المعايير الموضوعية مسبقاً وبشكل منتظم .
3. تكوين ثقة لدي الزبون أو مستعمل المنتجات والخدمات، نتيجة للعنصرين السابقين، في أن ما وعد به سيتحقق دائماً (أي كلما نفذ الانتاج أوقدمت الخدمة) .

إدارة الجودة الشاملة:

حظيت الجودة الشاملة بجانب كبير من الاهتمام الحد الذي جعل المفكرين يطلقون علي هذا العصر عصر الجودة .كما أصبح المجتمع العالمي ينظر إلي الجودة الشاملة والإصلاح التربوي باعتبارهما وجهان لعملة واحدة ,بحيث يمكن القول أن الجودة الشاملة هي التحدي الحقيقي الذي ستواجهه الامم في العقود القائمه (احمد ،2003).

تطرقنا سابقاً إلي أن إدارة الجودة الشاملة من مفاهيم الإدارة الحديثة والتي ظهرت نتيجة اشتداد المنافسة العالمية بين مؤسسات الإنتاج اليابانية من ناحية والمؤسسات الأمريكية والأوربية من ناحية أخرى، إذ تمكنت اليابان بفضل جودة منتجاتها من اكتساح الأسواق العالمية والفوز برضا المستهلكين حول العالم جراء الأخذ بإدارة الجودة الشاملة، ولما كان هذا المفهوم سبباً مباشراً في تفوق مؤسسة دون غيرها بدأ الاهتمام به في إطار المؤسسات التربوية، وأصبح عدد المؤسسات التربوية التي تخضع لنظام إدارة الجودة الشاملة يتزايد حول العالم بشكل مطرد. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تزايدت مؤسسات التعليم العالي التي تتبنى إدارة الجودة الشاملة من (78) مؤسسة عام 1980 إلي (2196) مؤسسة عام 1991 وعلي المستوي الإقليمي أخذت العديد من الدول العربية بهذا المفهوم وخضعت برامجها لمعايير ضبط الجودة والاعتماد الأكاديمي وتقوم بتنفيذ الدراسات العلمية ذات الصلة بالموضوع .

1/ مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم

أما في القطاع التربوي فإن إدارة الجودة الشاملة عرفت بأنها "عملية استراتيجية إدارية تركز علي مجموعة من القيم وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي تتمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم علي نحو إبداعي لتحقيق التحسين المستمر للمنظمة (Hixon, JP, 1992) .

يركز هذا التعريف علي مفهوم إدارة النظم الذي يربط بين المدخلات والعمليات والمخرجات للعملية التعليمية، وبالتالي يتطلب هذا المفهوم النظر إلي كل من الطلاب المستفيدين بصورة مباشرة من هذا الأسلوب وكيفية إعداد المؤسسة لهم لتحقيق حاجاتهم ورغباتهم الحالية والمستقبلية، وكذلك المعلمين والإداريين والعاملين الذين هم بحاجة الي تدريب وتطوير لمهاراتهم وكفاياتهم لاستيعاب فلسفة ومفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها وفق مبادئ الجودة الشاملة لديمنج وغيره من المتخصصين. وهذا يتطلب فحص الهيكل التنظيمي للنظام التربوي في أي مؤسسة تعليمية حتي يتوافق مع فلسفة إدارة الجودة الشاملة مع توفر مناهج توافقت متطلبات الحياة العصرية .

2/ تعريف إدارة الجودة الشاملة في التعليم :

أ. يعرف رودز إدارة الجودة الشاملة في الجامعات علي أنها عملية إدارية إستراتيجية تركز علي مجموعة من القيم ،وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي تتمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات النظم التربوية والتعليمية.

ويمثل رودز إطاراً مرجعياً لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم من حيث المدخلات والعمليات والمخرجات، مما يستدعي إعادة النظر في المؤسسة التعليمية، وفي مايتعلق برسالتها وغاياتها وأهدافها واستراتيجياتها، والإجراءات والمعايير المتبعة للتقويم، واضعين في الاعتبار حاجات المستفيدين في المقام الأول، ومن ثم المجتمع والعاملين في مجال التعليم.

ب. كما عرفها البعض من المنظور التربوي علي "مجموعة الخصائص والسمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر العملية التربوية والتعليمية وحالتها، بما في ذلك كل أبعادها من مدخلات، ومخرجات، والتغذية الراجعة منها، وبين العمليات الأخرى " (الملاح، 2005). وآخرون عرفوها، بأنها عملية إدارية تحقق أهداف كل من سوق العمل والطلاب وهيئة التدريس، أي أنها تشمل جميع وظائف المؤسسة التعليمية ونشاطاتها الأخرى، والعمل علي تحقيق رضا الطلاب والعاملين وزيادة ثقتهم وتحسين مركز المؤسسة التعليمية، محليا وعالميا وزيادة نصيبها في سوق العمل .

ج. أما النجار فيعرف مفهوم إدارة الجودة في التعليم بأنه "أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع ومستويات المنطقة التعليمية ليوثر للعاملين وفرق العمل الفرصة لإشباع حاجات الطلاب والمستفيدين من عملية التعليم والتعلم. أو هي فعالية تحقيق أفضل خدمات تعليمية بحثية واستشارية بكأفأ الأساليب وأقل التكاليف وأعلي الجودة الممكنة (النجار، 1999) .

د. فيما يري بعض التعريفات (عشبية،1999) أن الجودة الشاملة في التربية هي مجموعة الخصائص او السمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالاتها بما في ذلك كل أبعادها، مدخلات ،عمليات، ومخرجات قريبة وبعيدة، وتغذية راجعة، وكذلك التفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلي تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة لمجتمع معين، وعلي قدر سلامة الجوهر تتفاوت مستويات الجودة (دوهرتي،1999)

هـ. ولقد عرفها معهد الجودة الفيدرالي الأمريكي بأنها "تأدية العمل الصحيح علي نحو صحيح من الوهلة الأولى مع الاعتماد علي الاستفادة بتقويم المستفيد في معرفة مدي تحسين الأداء .

إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة، يتطلب أرضية معينة في كافة البني التنظيمية والإدارية والاجتماعية داخل المنظمة وخارجها، بحيث توفر المناخ المناسب لإمكانية التطبيق، إذ كيف يمكن أن ينجح تطبيق

مفهوم إداري تجهل الإدارة أهميته، فلا بد من توفر القناعة التامة لدى الإدارة العليا، والعمل علي نشر هذه القناعة. كما تتطلب، وجود قادة قادرين علي توجيه الأفراد، باتجاه تحقيق بصائرهم المتألفة، وليس هناك من جامعة أو مؤسسة أحرزت تقدماً ضمن مفهوم إدارة الجودة الشاملة، دون قيادة ذات قدرة إدارية عالية (الترتوري، محمد وجويحان، اغادير، 2006).

إن كل من استراتيجيات إدارة الجودة الشاملة، تعتمد علي الجهود علي الجهود المشتركة التي من خلالها بالإمكان مشاركة جميع الأفراد العاملين، في التحسينات المستمرة، التي تمكن الجامعة من إستخدامها في تحقيق الرضا والطموحات ،لدي المستفيدين. هذا بالإضافة إلي أن تطبيق هذا بالإضافة إلي أن تطبيق هذا النظام في مؤسسات التعليم العالي، يتطلب ضرورة الحصول علي الدعم، من منظمات الأعمال والتجارة المختلفة (رحومة، 2006).

بينما يري البعض أن إدارة الجودة الشاملة هي "أسلوب جديد للتفكير والنظر إلي المؤسسة وكيفية التعامل والعمل داخلها للوصول إلي جودة المنتج " (مجيد و الزيادات ، 2008).

في التسعينيات من القرن الماضي اقترح العديد من التربويين من دول غربية وأخري شرقية مدخلاً لإعادة النظر في جودة التعليم العالي عن طريق تبني منظومة إدارة الجودة الشاملة (TQM). وقد لقي هذا التوجه صدي واسعاً في الأوساط التربوية (Doyle,D.Pimentel ,1993). وفي الوطن العربي أيضا تزايد الاهتمام بتطبيق الجودة الشاملة في التعليم في أواخر التسعينات وخاصة في مصر والسعودية ودول الخليج العربي (مكروم، عبد الودود، اليكر، 1996).

وفي بداية القرن الحادي والعشرون عقدت في الوطن العربي العديد من الندوات والمؤتمرات المحلية والإقليمية للنظر في سبل تطوير الجودة، وإدخال إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، وكان بينها مؤتمر وزراء العرب الذي عقد في بيروت في شهر آيار/مايو عام 2004 ومؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي الذي عقد في القاهرة في أوائل آيار من عام 2004 .

إن المرحلة الاساسية التي تسبق تطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة هي مرحلة ضمان الجودة (Quality Assurance)، وقد بدأت مؤسسات تعليمية في عدد من الدول العربية تبذل جهوداً كبيرة من أجل تطبيق منهج ضمان الجودة سعياً منها للوصول إلي منهج إدارة الجودة الشاملة. وفي اليابان وصلت تطبيقات الجودة إلي مرحلة متقدمة، ولذلك فإن المؤسسات اليابانية ألغت منذ العام 1996 م مصطلح ضمان الجودة واستبدلته بمصطلح إدارة الجودة الشاملة بعد أن اصبحت جميع الممارسات هي ممارسات تصب في منهج إدارة الجودة الشاملة، وهذا يرجع إلي التقدم الكبير الذي حققته المؤسسات اليابانية في الجودة

هي خطوة مهمة جداً للوصول بأي مؤسسة تعليمية أو غيرها إلي تطبيق فاعل لمنهج إدارة الجودة الشاملة.

وكذلك تشمل إدارة الجودة الشاملة في مضمونها **المبادئ التالية**:

المبدأ الاول: التركيز علي العميل

يجب أن تتفهم المؤسسات الاحتياجات والتوقعات الحالية والمستقبلية لعملائها وتكافح لتحقيق كل التوقعات، والعميل هنا هو الطالب والمجتمع وسوق العمل الذي يستوعب الخريجين.

المبدأ الثاني : القيادة

تهتم قيادات التعليم بتوحيد الرؤية والأهداف والاستراتيجيات داخل منظومة التعليم وتهيئة المناخ التعليمي لتحقيق هذه الأهداف وبأقل تكلفة .

المبدأ الثالث: مشاركة العاملين

التأكيد علي المشاركة الفعالة والمصنفة لجميع العاملين المشاركين بالتعليم من القاعدة من القاعدة الي القمة بدون تفرقة كل حسب موقعة وبنفس الأهمية سيؤدي إلي اندماجهم الكامل في العمل وبالتالي يسمح باستخدام كل قدراتهم وطاقتهم الكامنة لمصلحة المؤسسة التعليمية.

المبدأ الرابع: التركيز علي الوسيلة

وهو الفرق الجوهرى بين مفاهيم إدارة الجودة الشاملة ومفاهيم ضمان الجودة التي تركز فقط علي المنتج وحل المشاكل التي تظهر أولاً بأول .

المبدأ الخامس : اتخاذ القرارات علي أساس من الحقائق

القرارات الفعالة تركز ليس فقط علي جمع البيانات بل تحليلها ووضع الاستنتاجات في خدمة متخذي القرار.

المبدأ السادس :التحسين المستمر

يجب أن يكون التحسين المستمر هدفاً دائماً للمؤسسات التعليمية .

المبدأ السابع : الاستقلالية (Autonomy)

تعتمد إدارة الجودة الشاملة علي الاستقلالية : قيماً، رؤية، رسالة وأهدافاً (مجيد و الزيادات ،2008).

ويمكن القول كذلك أن إدارة الجودة الشاملة تراعي مايلي بصفة خاصة:

- التركيز علي إرضاء الزبائن (المنتفعين أو العملاء).

- التفكير والتخطيط ووضع الأهداف المتوسطة والبعيدة.
 - إشراك جميع من لهم علاقة بالمؤسسة في العمليات الإنتاجية والخدمية وإعطائهم الأهمية والمكانة والاحترام.
 - تدريب العاملين وإعادة تدريبهم وإكسابهم مهارات جديدة ليؤدوا عملهم على أحسن وجه وضمن المستويات والمعايير النوعية المنشودة.
 - الإلتزام بالتحسين المستمر (التزام إستراتيجي ثابت من قبل جميع العاملين في المؤسسة بتأمين الجودة).
 - الحيلولة دون حدوث المشاكل وعدم الانتظار إلى حين وقوعها .
- وقد جاء مفهوم الإدارة الشاملة ليضفي مزيداً من الرصانة والجدية والوضوح علي الدعوات التي كانت الإدارة الشاملة تتادي بالاهتمام بالجودة في مجالات العمل المختلفة وخاصة في المؤسسات والمصانع وليضع أنظمة الجودة التي تشمل عادة الضمان والمراقبة في سياقها الصحيح وهو الاعتبار الشامل لكل مايدور في المؤسسة ومايؤثر في مسيرتها. فركز مفهوم الإدارة الشاملة علي التفكير والتخطيط والالتزام بادماج جميع العاملين علي رعاية الجودة كما ركز علي تدريبهم واحترامهم.
- ويشكل هذا المفهوم ارتقاء بأنظمة الجودة نحو المزيد من الفاعلية والدقة. وهنا لابد من القول أن التوجه نحو تطبيق "إدارة الجودة الشاملة " يتطلب قبل كل شي تغييراً في النظرة لطبيعة الإدارة وطبيعة التطوير والتغيير ومستلزماته (الموسوي، 2003) .

مرحلة التميز الأكاديمي:

التميز الاكاديمي يدفع المؤسسة التعليمية إلي الانتقال من أهدافها التقليدية المتمثلة بتخريج الطلاب والبحث العلمي ونقل المعرفة إلي استيعاب المتغيرات الحضارية الكونية الجديدة، حيث تناسب تطلعات مجتمع المعرفة لتصبح أداة اجتماعية نقدية للتحديث والتطوير مؤكدة علي إنتاج المعلومات والأفكار وتصنيعها. وهذا يعني انتقال مؤسسات التعليم العالي إلي مبدأ التعلم من أجل التعلم والإبداع والتعلم الذي يستند علي حل المشكلات والتعلم بالعمل يتطلب التميز الأكاديمي من مؤسسات التعليم العالي الموازنة بين التخصص العام ومجالات عديدة للتخصص في حقول المعرفة المختلفة ، وكيفية خدمة احتياجات التنمية ضمن إطار التعاون العالمي . وهو يعمل علي ضمان ديمومة التطوير والتحديث للمناهج من حيث المحتوي والفاعلية، والتركيز المستمر علي تطوير استخدام مستجدات تكنولوجيا التعليم

وماتوفره من فرص للنهوض بالعملية التعليمية، والتأكد من تنمية المهارات والقدرات الشخصية، والقدرة علي التفكير والحوار بدلا عن التلقين والحفظ. (دليل التقييم والاعتماد في التعليم العالي، 2008).

التقويم و الإعتاد:

1/ تقويم الاداء: Performance Evaluation

التقويم عملية شاملة متعددة الاغراض ذات استخدامات مختلفة وتطبيقات متنوعة وفي مختلف المجالات التربوية،فالتقويم دور في تطوير البرامج التعليمية والتدريبية وفي بناء المناهج والتقنيات التربوية واساليب التعليم،وفي الكشف عن تأثير مختلف البيئات التربوية وانماط تفاعلاتها، وفي التنمية المهنية للمعلمين، وفي اعداد وتقييم البرامج، واعداد القادة الاداريين وتطوير مهاراتهم ،وفي تقويم فاعلية المؤسسات والانظمة التعليمية والتعرف علي مستوي مخرجاتها.(دليل التقييم والاعتماد في التعليم العالي، 2008).

والتوصل الي احكام قيمية محددة للانشطة والبرامج الجامعية من خلال استخدام بعض المقاييس المرجعية التي تساعد علي فهم وأدراك العلاقة بين مختلف العناصر الخاصة بالتقويم ، فالتقويم بناء علي ذلك يستند الي معايير محددة تخضع لها جميع مكونات العمل الجامعي التي يمكن قياسها بحيث يمكن قياسها بحيث يمكن من خلال هذه المعايير الحكم علي اداء الجامعة ومدى قدرتها علي النهوض برسالتها المحددة في اهدافها المعلنة الاساسية (طعمية،2006).

عرف بروفيس (Provus, 1969) التقويم بانه عملية الاتفاق حول مستويات البرامج التربوية - أي محتواها ومراحل تصميمها - وتحديد ما إذا كان هناك أختلاف أو تفاوت بين بعض جوانب البرنامج والمستويات التي تحكم هذه الجوانب، والافادة من ذلك في تحديد اوجه قصور البرنامج . بينما عرفه ألكين (Alkin, 1969) علي أساس انه عملية التحقق بالتجربة أو الاختبار في مجالات قرار معين موضع الاهتمام ، أنتقاء البيانات المناسبة، وجمع وتحليل هذه البيانات من اجل التوصل الي معلومات تلخيصية تفيد صانعي القرارات في الاختيار بين البدائل . أما ستفيليم (Stuffilbeam) فيري أن التقويم عملية رسم الخطوط العريضة والحصول علي معلومات مفيدة تقدم للاطراف المعنية للاسترشاد بها في إصدار أحكام تتعلق بدائل القرارات . كما عرفه هارفي وماكمانز بانه عملية تقييم للاداء الفعلي للافراد أو المؤسسات مقارنة بالاهداف والنواتج المرجوة التي يمكن قياسها (Hurvy&Mcmains,1978) . ويتفق معهما ريكان (Reickan, 1980) في أن التقويم عملية قياس النواتج المرغوبة لافعال أو انشطة معينة تهدف ألي إحداث تغيرات مرجوة في الافراد أو المؤسسات (دليل التقييم والاعتماد في التعليم العالي، 2008).

2/ الإعتداف في التعليم: Accreditation

هو نشاط مؤسسي علمي موجه نحو النهوض والارتقاء بمستوي مؤسسات التعليم والبرامج الدراسية وهو اداة فعالة ومؤثرة لضمان جودة العملية التعليمية ومخرجاتها واستمرارية تطويرها . الإعتداف هو مكانة أكاديمية أو وضع أكاديمي علمي يمنح للمؤسسة التعليمية أو البرنامج الاكاديمي مقابل إستيفاء المؤسسة لمعايير جودة التعليم المقدم وفق مايتفق عليه مع مؤسسات التقييم (الاعتماد) التربوية.

أو هو شهادة (status) تمنح لمؤسسة تعليم عال تؤمن معايير محددة لجودة التعليم . ارتادت الكثير من الدول الغربية الي الاعتماد علي آلية للحفاظ علي الجودة ومن اجل ذلك انشئت هيئات سمي بعضها هيئة اعتماد (Accreditation) والبعض الاخر سمي هيئة تقييم (Evaluation) (مجيد و الزيادات ،2008).

و في السودان تسمي السلطة القومية لتقويم وإعتداف مؤسسات التعليم العالي. قد تختلف معايير الإعتداف من بلد لبلد أو من مؤسسة لمؤسسة لكن جميعها متفقة علي الهدف الاتي (مجيد و الزيادات ،2008):

"مساعدة المؤسسات التعليمية علي رفع مستوي الجودة فيها وتحسين فاعليتها ودعم جهودها للسير نحو التميز في اطار توافقها وانسجامها مع أفضل المعايير العالمية المعروفة. وتسيير سبل الاعتراف بها من قبل الاوساط الاكاديمية والمهنية الدولية ،والقدرة علي التنافس مع زميلاتها . ويفضل بعض الخبراء تسمية ذلك بالاعتراف الاكاديمي، ويرون ان اهدافه تتلخص بما يلي:

- أ- الارتقاء بجودة التعليم والحفاظ عليه
- ب- توفير المساءلة ودعم المسؤولية أزاء كل الجوانب التنظيمية في المؤسسة.
- ج- توفير مستويات ومعايير مقننة للتقويم تشمل كل جوانب المنظومة التعليمية في المؤسسة.
- د- تنمية فكر تربوي مرتبط بثقافة التقويم.
- هـ- تحديد المستويات التي يتوفر فيها شروط الاعتراف الاكاديمي .
- و- توطيد ثقة المجتمع بالمؤسسات المعترف بها . وهو نوع من المساءلة الاكاديمية في اطار ديمقراطي.
- ز- التأكد من أن الطلبة وارياب العمل والاهل لديهم امكانية الوصول الي المعلومات التي تبين كيفية حصول الطلبة علي شهاداتهم بموجب معايير اكااديمية نوعية.

ح- وفي حالة الجامعات المؤسسات حكومية فالاعتماد يوفر الفرصة للتأكد من أن الاموال العامة تذهب للاهداف الموضوعه من اجلها وأن هنالك إمكانية محاسبة المؤسسات (طعيمة،2006) .

3/ أنواع الإعتماد:

أ. الإعتماد المؤسسي:

أعتماد المؤسسة ككل وفقا لمعايير محددة حول كفاية المرافق والموارد ويشمل ذلك العاملين بالمؤسسة وتوفير الخدمات الاكاديمية والطلابية المساندة والمناهج، ومستويات انجاز الطلاب والهيئة الاكاديمية وغيرها من مكونات المؤسسة التعليمية .

ب. الإعتماد البرامجي :

ويطلق عليه ايضا الاعتماد التخصصي ويقصد به تقييم البرامج بمؤسسة ما والتأكد من جودة هذه البرامج ومدى تناسبها لمستوي الشهادة الممنوحة (طعيمة،2006).

ان تحديد مؤشرات الجودة في التعليم يتطلب الرجوع الي معايير الجودة في الصناعة وامكانية تطبيقها في مجال التربية . كما ان تحديد تلك المؤشرات يمكن ان يعين المسؤولين علي تقديم وتحسين برامج الجودة في المؤسسات التعليمية .ومن المبادي الاساسية للجودة التربوية انه لا يوجد مؤشر واحد يستطيع ان يصف بصورة كاملة النظام التربوي المعقد فهناك العديد من المؤشرات الكمية والنوعية .

ويحدد كثير من الافراد في حقل التعليم مصادر الجودة في المباني الجيدة والتدريسين البارزين والقيم الخلقية العليا ونتائج الخبرات الممتازة والتخصيص والتعاون مع اولياء الامور والمجتمع المحلي ومصادر اخري عديدة منها التطبيق التكنولوجي وقوة هدف القيادة ورعاية شئون الطلاب والتوازن الجيد للمنهج . ويرى اخرون ان من العناصر المهمة في جودة التعليم هي الفصول الصغيرة والاقامة الجيدة للطلاب والتدريس الفعال. وصنفت منظمة البرت في التربية مؤشرات الجودة التربوية بالهيكل التعليمي ، البيئة المحيطة، المدخلات، العمليات ،المسؤولية ،التمويل التربوي ،الاصلاح التربوي ،العوامل الاقتصادية والاجتماعية للاسرة ،وفعالية الادارة ،وفعالية عضو الهيئة التدريسية ،والانجاز ونتائج الاختبارات المعرفية والتحصيلية.

وارتادت الكثير من الدول الغربية الي الاعتماد علي آلية للحفاظ علي الجودة ومن اجل ذلك أنشأت هيئات سمي بعضها هيئة اعتماد (acc) والبعض الاخر سمي هيئة تقييم (eva)

ففي بريطانيا تاسست وكالة ضمان الجودة للتعليم العالي (qaa) وهي وكالة مستقلة مهمتها وضع معايير تضمن الجودة في التعليم العالي ،وفي فرنسا لجنة التقييم في فرنسا ص 130 الجودة التعليم .

4/ مفهوم الإعتدال الأكاديمي

الإعتدال الأكاديمي يعرف بأنه بيان رسمي منشور يتضمن بعض معايير الجودة الخاصة بالمؤسسة أو البرامج التعليمية بها، ويتبع عملية التقييم التي تستند علي بعض معايير المتفق عليها، وعرف أيضا بأنه عملية مراجعة والسيطرة علي جودة مخرجات المؤسسة التعليمية أو أحد برامجها من خلال المقارنة بين معايير ومؤشرات معدة مسبقا من قبل هيئة الإعتدال والتي يتم علي أساس تلك المقارنة قبول وإعتدال المؤسسة كليا أو إعتدال احد برامجها (Martin,2008) كما ورد في (محمد الشيخ،2016)

والإعتدال هو عملية الإعتدال بالمؤسسة التعليمية أو برامج الإداء والتكامل والجودة التي تولد الثقة لدي المجتمع التعليمي وكافة الناس. (Brennan,2009) كما ورد في (محمد الشيخ،2016)

والإعتدال هو عملية تقييم البرامج التعليمية بهدف تحقيق مستوي عال من الأداء في ظل معايير الجودة التي وضعتها بعض الهيئات الخارجية (مثل الحكومة ومجالس ولجان الإعتدال، والوزارة)، ويشير الإعتدال الي الإعتدال بالمؤسسة التعليمية من قبل الروابط أو التنظيمات المهنية في ضوء تحقيق متطلبات ذلك الإعتدال، والهدف الاساسي من هذه العملية هو طمأنة الراي العام بان هذه البرامج وخريجها ذات كفاءة أو مهارة تحقق تطلعاته وطموحاته في الحصول علي موارد بشرية مؤهلة تاهيلاً عاليا لمزاولة المهنة بنجاح. (Freed,2010) كما ورد في (محمد الشيخ،2016)

كما يشير الإعتدال الي عملية تقويم جودة المستوي التعليمي للمؤسسة وتتم بواسطة هيئة متخصصة في ضوء معايير محددة لمجالات العملية التعليمية المتعددة، وهو بذلك عملية إختيارية، ومعني ذلك أن الإعتدال هو العملية التي تتحمل مسؤوليتها الهيئة، ويتم من خلالها الإعتدال بالمؤسسة أو البرامج التي تطرحها هذه المؤسسات علي أعتبار أن الانشطة التي تمارسها تقع ضمن صفات أو معايير سبق تحديدها. (David,2010) كما ورد في (محمد الشيخ،2016)

ويقصد بالإعتدال طريقة أو مجموعة إجراءات يتم بها أو من خلالها إعطاء فكرة تعليمية شاملة للمؤسسة التعليمية ومن خلالها تبين نقاط القوة والضعف التي توجد فيها مما يترتب عليه إعطاء حكم علي كفاءة واهلية ومدى جودة هذه المؤسسة للقيام بمسؤوليتها المناطة بها والمفترض أنها تقوم بأدائها بصورة جيدة ومناسبة. (Campbell,2011) كما ورد في (محمد الشيخ،2016)

وهو الإعتدال العلني لمدرسة ما أو معهد أو كلية أو جامعة أو برنامج دراسي متخصص تتوافر فيه مؤهلات ومعايير تعليمية معينة معترف بها رسمياً، ويتضمن الإعتدال تقييم علمي مقبولا لجودة مؤسسات التعليم أو البرامج بهدف التطوير والتشجيع نحو الأفضل لهذه البرامج بإستمرار ويعد ذلك

ضرورياً لسببين هما) الأول أن تتحمل المؤسسات الأكاديمية المسؤولية أمام بعضها لتحقيقاً أهداف واضحة و محددة من خلال برامج تعليمية مناسبة والثاني التأكد من مدى التزام هذه المؤسسات ببرامج ذات معايير محددة ومقبولة سلفاً. (Welsh, 2012) كما ورد في (محمد الشيخ، 2016)

5/ أهداف الإعتماد الأكاديمي

إن الهدف العام من الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي هو الحفاظ على مظاهر الجودة فضلاً عن الموازنة ما بين إستقلالية المؤسسة التعليمية وخدمة مصالح المجتمع، ومحاولة إبراز سبل التكامل ما بين هذين البعدين في سبيل نشر أبعاد المعرفة .

وهذا يتطلب من حين إلى آخر التعديل على تعليمات الاعتماد بوصفها وسيلة للتقويم، الأمر الذي من شأنها لتطوير الذاتي وإعادة صياغة السياسات بما يتواءم مع إحتياجات وتغيرات المستقبل (Hoecht,2012). كما ورد في (محمد الشيخ، 2016)

ومن خلال ذلك، تنقسم أهداف الاعتماد الأكاديمي إلى أهداف عامة وأهداف خاصة، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي :

1- الأهداف العامة:

تتمثل الأهداف العامة للاعتماد الأكاديمي فيما يلي:

- أ- الاعتماد الأكاديمي وسيلة فعالة من وسائل من وسائل تحقيق جودة الأداء داخلاً لمؤسسة. يركز الاعتماد بصفة أساسية على تقييم الجوانب المختلفة للأداء ومراجعتها.
- ب- تحسين قدرة المؤسسة على الالتزام بمعايير جودة الأداء، وبالتالي تحقيق تطلعات المجتمع من هذه المؤسسات.
- ج- تحسين، وتطوير الجودة لمؤسسات التعليم العالي والبرامج التعليمية.
- د- توفير المعلومات المتعلقة بجودة البرامج المقدمة للجمهور للاطلاع عليها.
- هـ- تدعيم المصداقية لمؤسسات التعليم العالي، حتى تطمئن هذه المؤسسات من إستخدام المصادر المتاحة لها لتقديم أفضل الخدمات.
- و- التأكد من إستيفاء المؤسسة للحد الأدنى من معايير و متطلبات الجودة.
- ز- المساهمة في التخطيط لمؤسسات التعليم العالي، وتقديم الاقتراحات والتوصيات الخاصة بتمويل هذه المؤسسات والبرامج التعليمية التي تقدمها.

ولذلك يعد الاعتماد قوة عظمى في العملية التعليمية لأنه يحمي لنا القيم الأكاديمية ويعززها لحفاظه على مستوى التعليم وجودته. (Campbell,2011) كما ورد في (محمد الشيخ،2016)

2- الأهداف الخاصة:

بجانب الأهداف العامة هنا كأهداف خاصة ترتبط بنوعية المؤسسة المراد اعتمادها فهنا كالعديد من الأهداف الخاصة التي يمكن أن يحققها الاعتماد الأكاديمي، ويمكن توضيح هذه الأهداف على النحو التالي (Hoecht,2012) :

- أ- المساعدة على نقل وحدات البرامج الدراسية بين المؤسسات التعليمية، أو في قبولاً لطلبة في برامج الدراسات العليا عن طريق القبول العام للساعات المقررة و الوحدات الدراسية بين المؤسسات المعتمدة.
- ب- تطبيق معايير هيئات الاعتماد المقبولة من مؤسسات التعليم بصفة عامة، مما يساعد على منع التجاوزات الخارجية التي تضر بمستوى المؤسسة أو جودة برامجها .
- ج- تعزيز سمعة المؤسسة، أو البرنامج المعتمد، استجابة لاهتمام عامة المواطنين، وتقديرهم لمثل هذا الاعتماد.

6/ أهمية الاعتماد الأكاديمي:

لقد استأثرت مسألة جودة التعليم العالي منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين باهتمام متزايد وشكلت محوراً لأعمال لجان ومناقشات وندوات ومؤتمرات كثيرة في كثير من أنحاء العالم. واعتبرت مسألة تقويم النوعية وضبطها مهمة رئيسة في عمليات تسيير التعليم العالي، بعد أن كانت هذه المسألة بشكل شبه حصري محط اهتمام مؤسسات الإعتدال في الولايات المتحدة الأمريكية ومحور أعمالها قبل قرن من ذلك. فشكلت في ربع القرن الأخير لجان متعددة لدراسة نظم تقويم النوعية، كما وضعت آليات مختلفة لضبط الجودة وضمانها. وقد استأثرت هذه المسألة بمزيد من الإهتمام في دول عديدة من جميع اصقاع العالم في خلال العقود الثلاثة الماضية لما لها من انعكاسات واضحة على برامج تطوير التعليم العالي وعلى الحراك الأكاديمي والمهني و التنافس على الصعيد العالمي.

تجارب دولية في تقويم وضمان جودة التعليم العالي:

1/التجارب العالمية :

التجربة الامريكية

يعتمد الاعتماد على معايير رئيسة أهمها بيان اهداف المؤسسة او البرنامج والموارد التي حُشدت لتحقيق تلك الأهداف واحتمالات قدرتها على الحفاظ على منجزاتها فى الأجل المنظور . أن نجاح الاعتماد الأكاديمي يعتمد فى الواقع على افتراضين ثقافيين الأول هو أن لكل شئ قابل للتحسين بمعنى أن يكون هناك دائما اطروحات وافكار جديدة . والثاني هو أن النقد الذاتي الذي يوجه لمؤسسة أو برنامج ليس انتقادا للعاملين بها بمعنى أن ليس نقدا إنما ملحظات عن الاداء، يمكن أن تنطوي على فوائد عظيمة للمؤسسة والبرنامج أو على افكار جديدة شخصيا، تؤدي إلى تحسين ملموس فى الاداء وتشكل آليات السوق فى الولايات المتحدة الأمريكية القوي المنظمة لقطاع التعليم العالي حيث يشكل التنافس بين المؤسسات أمراً مقبولاً. (مجيد و الزيادات، 2008)

يتخذ الإعتماد فى الولايات المتحدة الأمريكية شكلين: أولهما اعتماد مؤسسي و تقوم به مجالس إقليمية تابعة لمؤسسات التعليم العالي نفسها. وثانيهما اعتماد تخصصي للبرامج الدراسية تقوم به لجان متخصصة مثل اعتماد الهندسة والتكنولوجيا و الذي يعمل منذ الثلاثينيات من القرن الماضي وكذلك هيئة اعتماد التعليم الطبي. وفى عام 1996م إنشاء مجلس اعتماد التعليم العالي (The Council for Higher Education Accreditation (CHEA) والذي يهدف إلي إيجاد مؤسسة قومية تتولي الإشراف علي مؤسسات الاعتماد وهي مؤسسات غير حكومية فى التعليم العالي. ويقوم مجلس الاعتماد (CHEA) بالاعتراف بمؤسسات الاعتماد العاملة فى مجال التعليم العالي بناءً علي معايير محددة يضعها مجلس الاعتماد. و يتم عادة اعتماد هذه المؤسسات مرة كل 10 سنوات بناء علي تقرير تقريباً يقدم كل 5 سنوات. والعمل الذي تقوم به مؤسسات الاعتماد هو عمل تطوعي ويتم من خلال المهام الآتية (مجيد و الزيادات، 2008) :

1. مراجعة عمليات التقييم الذاتي Self –Assessment بواسطة القائمين علي المراجعة Peer Reviewers.

2. زيارة ميدانية للمؤسسة التعليمية مرة كل عام .

3. العمل علي جذب متطوعين جدد من المهتمين بالتعليم العالي للانضمام إلي المنظمة.

التجربة البريطانية:

بالرغم من أن الجامعات فى بريطانيا مستقلة نجد أن معظمها يعتمد علي تمويل من الحكومة . فهناك وكالة لضمان الجودة للتعليم العالي (QAA) ومهمتها وضع معايير تضمن الجودة فى التعليم العالي كما أن دورها مراقبة استمرار ضمان تطبيق هذه المعايير وتطويرها . وهناك مكتب خاص بالمعايير التربوية

وهو جهاز يتبع البرلمان مباشرة ويرأسه مسئول رفيع المستوى يسمي مفتشي جلالة الملكة للمدارس والجامعات . (مجيد و الزيادات، 2008)

وتتركز اهم أهداف الاعتماد الأكاديمي للجامعات البريطانية (مجيد و الزيادات، 2008):

- تعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي من أجل التحسين المتواصل في نوعية ومستويات البرامج المطروحة.
- توفير معلومات وبيانات واضحة ودقيقة للطلبة واصحاب الأعمال وغيرهم حول نوعية ومستويات البرامج المطروحة .
- تعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي لوضع إطار الدرجات العلمية وتنفيذه .
- تقديم المشورة فيما يتعلق بصلاحيات منح الدرجات العلمية والالقاب الجامعية وتسهيل وضع دليل كافي ينبه إلي المستويات في كافة المواد الدراسية.
- إصدار أدلة للممارسات وإبراز الممارسات الجيدة ، وبرامج مراجعة وتقييم الأداء المؤسسي

(هيئة ضمان الجودة البريطانية (Assurance Agency For Quality)

أهم المؤشرات التي حددتها هيئات الجودة في مجال التعليم الجامعي من اجل الحصول علي شهادة الجودة قد اختلفت بحسب اهداف الجامعات والرتب العلمية التي تمنحها فاختلقت عناصر الجودة للجامعات البحثية عن الجامعات المنتجة ، واختلفت عناصر ومؤشرات الجودة للجامعات التي تمنح شهادتي الماجستير والدكتوراه عن الجامعات التي تمنح درجة البكالوريوس و يمكن استعراض عددا من المعايير العالمية التي تستخدمها عدد من الجامعات المتقدمة في العالم من اجل الحصول علي شهادة الجودة . (محمد الشيخ، 2016)

اوضح سالز المعايير البريطانية بما يلي:

- التزام الادارات بالجودة
- سياسة القبول والاختبار
- تسجيل مدي تقدم الطالب
- تطوير المناهج والاستراتيجيات التعليمية
- إتساق اساليب التقييم
- تحديد الانجازات المتدنية والعمل علي تصحيحها والتعامل مع نواحي الضعف
- تطوير وتدريب الهيئة (ويتضمن ذلك تحديد الاحتياجات التدريبية وتقويم فعالية التدريب) .

- المراقبة والتقييم

2/ التجارب الاقليمية :

تجارب الدول العربية

تم تحديد احد عشر مجالاً لتقييم جودة اداء الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية وهي:

- الاهداف ورسالة الجامعة ورؤيتها

- البني الاساسية والابنية

- الموارد المالية للجامعة

- الجانب الاداري والهيكل التنظيمي للجامعة

- المكتبة ومصادر المعلومات

- أعضاء هيئة التدريس

- البحث العلمي

- الطلبة

- خدمة المجتمع

- البرامج والتخصصات الاكاديمية

- الانشطة والخدمات الطلابية

وقد تم تدوين المؤشرات الاساسية الخاصة بكل مجال والمبينة في ملف الجودة الشاملة لاداء الجامعات العربية الذي اعد لهذا الغرض .

التجربة السعودية:

تم إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والإعتماد الاكاديمي بناءً علي قرار مجلس التعليم العالي رقم 1424/28/3 هـ في جلسته الثامنة والعشرين المنعقدة بتاريخ 1424/01/15 هـ . تتمتع هذه الهيئة بالشخصية المعنوية والاستقلال الاداري والمالي تحت إشراف مجلس التعليم العالي وهي السلطة المسؤولة عن شؤون الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي فوق الثانوي عدا التعليم العسكري لإمكانية الارتقاء بجودة التعليم العالي الحكومي ، وضمان الوضوح والشفافية، وتوفير معايير مقننة للأداء الأكاديمي.(جوهر،2001)

مهام الهيئة:

وضع قواعد ومعايير وشروط التقويم والإعتماد الأكاديمي ، وصياغة الضوابط التي تكفل تطبيقها في المؤسسات الأكاديمية المختلفة بعد الثانوية العامة.

وضع القواعد والمعايير الإطارية المتعلقة بمزاولة العمل الأكاديمي ، مثل التدريس والتدريب ، وصياغة الضوابط التي تكفل تطبيقها في المؤسسات الأكاديمية المختلفة ، وإعداد واللوائح التي تنظم الإشراف على هذه المهن في تلك المؤسسات.

الاعتماد العام للمؤسسات الجامعية الجديدة أو ما يعادلها مثل الكليات والمعاهد ، واعتماد أقسامها وتخصصاتها وخططها الأكاديمية.

المراجعة والتقويم الدوري للأداء الأكاديمي للمؤسسات الجامعية القائمة أو ما يعادلها واعتماد أقسامها وخططها الدراسية أكاديمياً مثل الكليات والمعاهد وتقويمها بشكل دوري.

التنسيق حيال اعتماد برامج وأقسام مؤسسات التعليم العالي في المملكة أكاديمياً من جهات الاعتماد العالمية.

تقويم واعتماد برامج البكالوريوس ، والدبلوم العالي بعد البكالوريوس، والماجستير والدكتوراة أو ما يعادلها ، والمراجعة الدورية لمتطلباتها.

تقويم واعتماد البرامج التخصصية الأكاديمية ، بعد الثانوية العامة ، مثل برامج الكليات المتوسطة، والدبلومات العلمية سواء الحكومية و الأهلية.

تقويم واعتماد البرامج ذات الصبغة التدريسية والتعليمية في المؤسسات التعليمية الحكومية و الأهلية.

المشاركة في اقتراح الخطط العامة لإعداد وتطوير الأداء الأكاديمي في المجالات المختلفة ، وللهيئة تشكيل لجان أكاديمية دائمة ولجان أخرى مساندة دائمة أو مؤقتة ويكون أعضاء هذه اللجان من بين أعضائها أو من غيرهم.

نشر المعلومات و البيانات الخاصة بالإعتماد لأغراض التوعية و الإعلام و البحث و إتاحتها للجهات و الأفراد الراغبين للإطلاع عليها.

3/ التجارب المحلية:

التجربة السودانية

تم إنشاء الهيئة العليا للاعتماد والتقويم في النصف الثاني من عام 2003م في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بوصفها هيئة فنية إدارية تعمل على تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها

وذلك بمساعدتها في تأسيس وحدات فاعلة للتقويم المؤسسي الذاتي وإعداد اطر مقتدرة عبر أنشطة نشر ثقافة الجودة وبناء القدرات لتنفيذ الدراسات التقييمية اللازمة

المرحلة الثانية في مسيرة الارتقاء بجودة التعليم العالي تمثلت في اعطاء الهيئة مزيداً من الاستقلالية والصلاحيات التي تمكنها من تطبيق مفهوم الجودة الشاملة بوضع المعايير وإنشاء آليات تحقيقها علي نسق منظومة الاعتماد والاجازة المتعارف عليها عالمياً . لذلك انشاءت هيئة علمية حكومية في 2017 تسمي السلطة القومية لتقويم وإعتماد التعليم العالي واعطي لها حق التشريع والتقويم والاعتماد.

ومن ضمن ماحرصت عليه السلطة القومية في بداية عملها إصدار المعايير القياسية لتقويم واعتماد مؤسسات التعليم العالي كما تسعى السلطة القومية لتحقيق مبتغي المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي لضمان جودة أداء مؤسساته من خلال الأهداف التالية:

1. وضع المعايير القياسية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي
 2. دعم القدرات الذاتية للمؤسسات للقيام بالتقويم الذاتي
 3. التقويم الشامل للمؤسسات والبرامج، وفقاً للمعايير القياسية، ومنح شهادة الاعتماد
 4. نشر و تعزيز الوعي بثقافة الجودة
 5. دعم وتعزيز دور المؤسسات في بناء وتطور وإنتاج المعرفة
 6. تعميق مفهوم البحث العلمي وتنمية المهارات، وخدمة المجتمع
- هذه المعايير بنيت بصورة عامة على ممارسات جيدة متعارف عليها في قطاع التعليم العالي علي مستوي عالمي بعد موافقتها مع طبيعة التعليم العالي في السودان والمعايير هي :

1. الحوكمة والادارة
2. البني التحتية ومعينات التعلم
3. التعليم والتعلم ومصادرهما
4. البرامج الدراسية
5. البحث العلمي والدراسات العليا
6. الطلاب والخريجون
7. المسؤولية المجتمعية

المبحث الثاني

المعايير القياسية

1.2.2 المعايير

المعيار في اللغة هو ما أُتخذ أساساً للمقارنة والتقدير ، والمعيار من المكايل، فالمعيار ما عايرت به المكايل، كما يعرف المعيار لغوياً بأنه نموزج متحقق أو ينبغي أن يكون عليه الشيء، كما عرف كارتر جود (Carter Good) "المعايير" (Standards) بأنها نمط أو حكم يستخدم كأساس للمقارنة الكمية والكيفية ، وهكذا فإن القواميس العربية والاجنبية تكاد تتفق علي أن المعايير هي النموزج الذي يحتذي به لقياس درجة كفاءة شي ما(مجاهد،2008).

أما عن التعريف الاصطلاحي للمعيار فهناك الكثير من الدراسات التي وضحت المعني الاصطلاحي له ومنها أن المعيار هو:

1. حكم أو قاعدة او مستوي معين نسعي للوصول اليه علي أنه غاية يجب تحقيقها بهدف قياس الواقع في ضوءه للتعرف علي مدى إقتراب هذا الواقع من المستوي المطلوب .
2. كم المعلومات التي يتفق فيها اعضاء المهنة الواحدة، والتي يستخدمونها لتلبية احتياجات العملاء ، من أجل الوصول الي اكبر قدر من الجودة المطلوبة للممارسة.
3. تلك الابعاد أو المقاييس التي تحدد مستوي النوعية أو تعبر عنها ويدخل في ذلك عدد كبير من العناصر منها القائمين علي المؤسسة أو البرنامج ومصادر التعليم والتعلم ، واهداف المؤسسة أو البرنامج و المنافع المتوقعة.
4. مجموعة من الاطر التي لها درجة من الثبات وهذه الأطر قد تكون ثقافية مشتقة من اوضاع المجتمع، بجانب أطر علمية موضوعية تتصل بحقائق لها صفة عالمية قابلة للتطبيق .
5. موجّهات أو خطوط مرشدة (Guide Line) متفق عليها من قبل خبراء التربية ، والمنظمات القومية والدولية ، تعبر عن المستوي النوعي الذي يجب أن تكون عليه جميع مكونات العملية التعليمية من طلاب ومعلمين وإدارة ومناهج ومباني ومصادر تعليمية .
6. مجموعة من الشروط المضبوطة علميا والتي يتم التوصل اليها من خلال الدراسة العلمية والبحث الدقيق بحيث يكون متفقا عليها ويمكن من خلال تطبيقها تعرف نواحي القوة ونواحي الضعف فيما يراد تقويمه وإصدار حكم عليه .

7. مجموعة من الخصائص والمواصفات التي يجب توافرها في عناصر ومكونات النظام التعليمي للحصول علي مخرجات عالية الجودة وبمواصفات محددة يتطلبها سوق العمل .
8. محصلة من الاراء لكثير من الأبعاد السيكولوجية والاجتماعية والعلمية والتربوية يمكن من خلال تطبيقها تعرف الصورة الحقيقية للموضوع المراد تقويمه أو الوصول إلي أحكام علي الشئ الذي يتم تقويمه .

مما سبق يتضح أن المعني اللغوي للمعيار لا يختلف كثيرا عن المعني الاصطلاحي له، كما أن هناك اتفاقاً كبيراً بين التعريفات المختلفة التي تناولت المعايير، وعموماً فإنه يمكن تعريف معايير الجودة في التعليم بأنها " مجموعة من العبارات المحددة تحديداً دقيقاً وبطريقة علمية والتي تشمل جميع عناصر المنظومة التعليمية (مدخلات ، وعمليات ، ومخرجات) والتي تستخدمها المؤسسة التعليمية في الحكم علي مدي جودة برامجها الأكاديمية ، ومراجعة وتقويم الأداء بشكل دوري ، ومقارنة مستوى الأداء فيها بأداء المؤسسات الأخرى المناظرة ، وإتخاذ الإجراءات التي يجب اتباعها كجزء من عملية التطوير المستمر " (مجاهد،2008).

2.2.2 أهمية ووظائف المعايير التربوية

الخصائص ينبغي توافرها في المعايير وهي أن تكون :

1. شاملة : بحيث تتناول الجوانب المختلفة المتداخلة للمؤسسة التعليمية (مدخلات ،عمليات،مخرجات) وتكون قادرة علي احداث التكامل في المعلومات بالطريقة التي تجعلها كالبارامتر الذي يعبر عن الصحة العامة للنظام .
2. موضوعية : بمعني أنها تركز علي الامور المهمة في التعليم التي تخدم الصالح العام وتتأى عن المصالح الشخصية .
3. واقعية : بمعني أنها يجب أن تاتي مرتبطة بالاهداف قابلة للتنفيذ علي أرض الواقع .
4. مرنة : بحيث تكون قابلة للتعديل و متمشية مع الظروف والمتغيرات المستجدة ، ويمكن تطبيقها علي المؤسسات التعليمية ذات الظروف المختلفة داخل المجتمع الواحد .
5. مجتمعية : أي تعكس طموحات المجتمع وآماله ، وتلتقي مع احتياجاته ، وظروفه وقضاياه ، وتضع أولوياته واهدافه ومصالحته العليا في المقام الأول .
6. مستمرة ومتطورة : بحيث يمكن تطبيقها لفترات زمنية ممتدة ويمكنها مواكبة المتغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية.

7. قابلة للقياس والتكميم : بمعنى أن تكون قادرة علي تحديد مقدار ونوعية المعلومات والبيانات المطلوبة ، بحيث تساعد في مراجعة وتقويم الاداء بشكل دوري ومقارنته بالمواصفات القياسية وإصدار الاحكام والقرارات .
8. تحقق مبدأ المشاركة المجتمعية : بمعنى أنها تبني علي أساس اشتراك الأطراف المتعددة والمستفيدين من المجتمع وفي مقدمتهم أعضاء هيئة التدريس والطلاب واولياء الأمور وسوق العمل .
9. أخلاقية : بمعنى أن تستند الي الجانب الأخلاقي ، وتخدم القوانين السائدة ، وتراعي عادات المجتمع وسلوكياته .
10. داعمة : فلا تمثل هدفاً في حد ذاتها، وإنما تكون آلية لدعم العملية التعليمية والنهوض بها .
11. محفزة : أي أنها تتضمن قدرا من التحدي يدفع الفرد أو المؤسسة الي بذل المزيد من الجهد، الأمر الذي يساعد في التمييز بين متوسطي ومرتفعي الأداء. (مجاهد،2008)

3.2.2 أنواع المعايير ودلالاتها

يمكن تصنيف المعايير باكثر من طريقة ، حيث يمكن تصنيفها علي حسب طبيعة النظام الذي يتم التعامل معه، وفي هذه الحالة سوف تكون هناك معايير خاصة بالمدخلات، واخري خاصة بالعمليات وثالثة خاصة بالمخرجات، وجدير بالذكر أن هذا التصنيف لايعني أن هناك خطوطا فاصلة بين المعايير الخاصة بكل عنصر، وفي ضوء هذا التصنيف لابد أن تكون هناك معايير ل :
 جودة التشريعات واللوائح - جودة الموارد المالية- جودة الموارد البشرية - جودة الموارد المادية - جودة الادارة - جودة البرامج الدراسية - جودة بيئة التعليم والتعلم- جودة المخرجات المؤسسية.
 وتوجد الاشارة الي أن هذه المعايير علي اختلاف أنواعها لابد لها من مؤشرات حتي يمكن قياسها بدقة مما يمثل تحديا في عملية بناء المعايير .
 هناك طريقة أخرى لتصنيف المعايير، حيث يري البعض أن هناك أربعة معايير هي الأكثر إستخداما في مجال الجودة التعليمية وهي :

1. المعايير التاريخية: (Historical standards)، وفيها يتم مقارنة الأداء الحالي للمؤسسة التعليمية بالأداء السابق لمعرفة مدي التقدم أو التأخر في الأداء .
2. معايير الأداء المستهدف: (Target performance standards)، تعد هذه المعايير غايات يجب علي المؤسسة التعليمية تحقيقها في ظل ظروف بيئية محددة.

3. المعايير الخاصة بالمنافسين (Competitor Performance Standards) وتكون هذه المعايير إما كمية أو نوعية فيها يتم مقارنة الأداء الخاص بالمؤسسة التعليمية بأداء مؤسسة أخرى، ويعد من أهم مزايا هذه المعايير ربط أداء المؤسسة التعليمية بأداء المنافسين بصورة مباشرة مما يعطي مؤشراً قوياً لقدرة المؤسسة التنافسية.

4. معايير الأداء المطلق (Absolute Performance Standards)، يوضع هذا النوع في ضوء المعايير النظرية مثل معيار الجودة الكلية وقد يصعب تحقيق هذه المعايير علي أرض الواقع العملي، ولكنها تظل اهدافاً مطلوبة يمكن عن طريقها تحديد مستوى التحسين المطلوب. (مجاهد، 2008)

المؤشرات وعلاقتها بالمعايير

المؤشر: (Indicator) : هو بيانات كمية أو كيفية تحدد الحالة الاجمالية للشي الذي نختبره بدرجة معينة من الدقة، والمؤشرات هي المستوى الأكثر تحيدا للمعايير، وبمعني آخر فإن المؤشرات هي التي تمكننا من الحكم علي مقدار مايتحقق من المعايير، وتشير الدبيات التربوية الي أن هناك نوعين من المؤشرات هي:

مؤشرات كمية : وهي التي تكون على شكل أرقام أو نسب بحيث تختزل الكثير من التعقيد الموجود في الظاهرة التربوية ، فمثلا نسبة عدد الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس ، ومتوسط كثافة الفصل يمكن أن تكون أمثلة لمؤشرات كمية في التعليم، ومن خلالها يمكن أن نستنج بعض خصائص النظام التعليمي ومدى جودته.

مؤشرات كيفية : وهي التي تعبر عن حالة النظام في شكل عبارات محددة تمكننا من إصدار أحكام نوعية بإستخدام مقياس متدرج ، وهذا النوع من المؤشرات هو الأكثر ملاءمة لطبيعة التعليم ، حيث يلعب الجانب الكيفي في العملية التعليمية دورا هاما لأنه الأصل والجوهر ، وبدونه تصبح مؤشرات الكم نفسها قاصرة عن تحقيق هدفها ، وهذا يؤكد ضرورة الدمج بين النوعين من المؤشرات وعدم الفصل بينهما.

تعمل الاتجاهات الحديثة في قياس وإدارة الجودة علي تفادي ضيق النظرة والعمل لا علي قياس مخرجات التعليم الجامعي المتمثلة في توافر خصائص اتجاهية ومعرفية ومهارية وسلوكية في الخريجين فحسب ، بل يمتد قياس جودة الخدمة إلى جودة عناصر تقديم الخدمة التعليمية علي مستوى المؤسسات التعليمية . إن المؤسسة التعليمية الفاعلة هي التي تعمل علي توفير مدخلات بالجودة المناسبة ، فبالرغم من أن المناهج الدراسية تتشابه محتوياتها بين معظم المؤسسات التعليمية إلا إن شموليتها وترابطها ووعاؤها الزمني -وكيفية تدريسها وعلاقتها بحاجات المتعلم والمجتمع ومدى الإستفادة منها بعد التخرج ، كل ذلك

يجعل المؤسسات التعليمية تتباين فيما بينها في مستوى تحقيق أهداف الجودة . إن البنية التحتية للمؤسسة والتجهيزات المتوفرة لزيائنها ووسائل وتقنيات التدريس تعتبر أيضا معايير يمكن تقويمها كمؤشرات لمستوى جودة أداء المؤسسة وكذلك طرائق تقويم مستوى التحصيل العلمي ومعدلات الأنشطة الذاتية للطلاب فهي مدخلات وعمليات يمكن أن تكون معايير ومؤشرات علي مدى توفير التعليم الفعّال . (مجاهد،2008)

4.2.2 معايير السلطة القومية للتقويم والاعتماد(المعايير القياسية لتقويم وإعتماد المؤسسات الأكاديمية،2017):

1. الحوكمة والإدارة :

ينبغي على المؤسسة أن تتبني منهج التخطيط الاستراتيجي القائم علي تحليل واقعها وصياغة رؤيتها ورسالتها وتحديد الغايات و الأهداف والخطط التنفيذية وآليات وسائل تحقيقها . يساعد هذا المعيار في جمع البيانات عن الإطار المؤسسي المحدد لهوية المؤسسة وبرامجها وأنشطتها المختلفة ودورها في المجتمع ومايميزها عن مؤسسات التعليم العالي الاخرى. كذلك يشمل التقويم سياسات التوظيف والتدريب وإدارة المال والحفاظ على الأطر الأكاديمية .

2. البني التحتية ومعينات التعليم :

تعتبر البني التحتية والخدمات الجامعية من أهم مقومات نجاح المؤسسة في أداء وظائفها وتحقيق رسالتها. لذا يسعى هذا المعيار للحصول على بيانات بشأن مدى كفاية المرافق المتاحة للبرامج التي تنفذها المؤسسة واستخدامها علي نحو أمثل . من ضمن إهتمامات هذا المعيار خطط المؤسسة في التوسع نحو تطوير وتحديث خدماتها .

3. التعليم والتعلم ومصادرها:

لضمان مستويات عالية من جودة مخرجات المؤسسات في حقول المعرفة المختلفة يسعى هذا المعيار إلى تقويم فاعلية الجهد المبذول في عمليتي التعليم والتعلم . تتحقق هذه الأهداف بانتهاج طرق تعليم تفاعلية يشارك فيها الطلاب من خلال حوارات ومشاريع مشتركة وفنون عرض وتجارب معملية وتدريب ميداني ، واستخدام نظم تقانة المعلومات ، لتحقيق أهداف عملية التعليم والتعلم . ومن الأمور ذات الصلة بهذا المعيار كفاءة هيئة التدريس وتواصلها المستمر بمصادر المعرفة و تفاعلها بمستجدات الممارسات المهنية . وأيضا من المصادر المهمة التي تدرج ضمن هذا المعيار كفاءة نظم قياس وتقويم أداء هيئة التدريس والطلاب ، وأثرها على تطوير عمليتي التعليم والتعلم .

4. البرامج الدراسية الجامعية :

يهدف المعيار إلى تقويم مدى اتساق البرامج التي تقدمها المؤسسة مع رؤيتها ورسالتها وغايتها وأهدافها ، وما تتسم به من تطور ومرونة وتكامل وشمول . كذلك يشمل المعيار ماتزود به المؤسسة طلابها من معارف ومهارات وقيم مكتسبة ، فكرياً واخلاقياً وعملياً ، تلبية لاحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية ومواكبة التغيرات المحلية والعالمية . كذلك يشمل المعيار التقويم الدوري للبرامج ومشاركة المستفيدين في تقويم البرامج .

5. البحث العلمي والدراسات العليا:

يعد البحث العلمي من أهم وظائف المؤسسة إذ بتكامله مع بقية الأنشطة التدريسية يعمل علي إنتاج وتطوير المعرفة. إضافة لذلك فللبحث العلمي دور مهم في تشخيص ومعالجة قضايا المجتمع و التنمية. ويرتبط البحث العلمي ببرامج الدراسات العليا إذ أن لها أهمية في ترقية قدرات هيئة التدريس والدارسين لتحقيق أغراض التعليم والتعلم الثلاثة المتمثلة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع. يعنى البحث العلمي بتشخيص ومعالجة قضايا المجتمع والتنمية من خلال إنتاج وتطوير المعرفة .

6. الطلاب والخريجون :

يشكل الطلاب المدخل الرئيس الذي أنشئت من أجله المؤسسة وقدمت البرامج الأكاديمية . يندرج تحت هذا المعيار الخريجون لما لهم من دور مهم في تطوير المؤسسة وربطها بسوق العمل ويشمل إدارة شؤونهم ومختلف مناشطهم وخدماتهم .

7. المسؤولية المجتمعية:

للخدمات المجتمعية قيمة أساسية تسعى مؤسسات التعليم العالي لتحقيقها . يختص هذا المعيار بتقويم سياسات وممارسات ومخرجات المؤسسة فيما يتعلق بمسئولياتها المجتمعية . يظهر ذلك في نشاط المؤسسة فيما يلي خدمة المجتمع والنشاط الاستشاري والعلاقات المتبادلة .

وركز الباحث علي هذا المعيار وذلك لأهميته ولتسليط الضوء عليه حيث يعتبر ركناً أساسياً في الحياة وذلك لأنه من دون مفهوم المسؤولية المجتمعية ستشيع شريعة الغاب حيث يأكل القوي الضعيف وينعدم التعاون ويغلب التنافس والأنانية والفردية والتركيز علي الذات مما يؤدي إلي إنقراض البشر .

وقد تداولت الأوساط التربوية والاقتصادية في المجتمعات المعاصرة مفهوم المسؤولية المجتمعية الذي يدعو كل فرد أو كيان أن يتقلد واجبه تجاه المجتمع وتطويره.

المبحث الثالث

المسؤولية المجتمعية

1.3.2 تمهيد

منذ فترة ليست بعيدة بدأ يتبلور مفهوم المسؤولية المجتمعية إزاء القضايا الإنسانية، وأبرزها مكافحة الفقر، والحد من البطالة، وتفعيل دور ذوي الإحتياجات الخاصة في عملية التنمية ودمجهم في المجتمع والبيئة على وجه الخصوص. وهذا المفهوم كان غائبا في حقبة ماضية أو مغيباً لأسباب متعددة ومتشعبة، أهمها إلقاء هذه المسؤولية على الدولة، باعتبارها المسؤول الوحيد عن تأمين كافة إحتياجات المواطنين في حينه. وتعرف المسؤولية المجتمعية في إطارها الواسع على أنها أي نشاط تقدمه المؤسسات الحكومية أو الأهلية لخدمة المجتمع (شاهين، 2011).

فقد بني مفهوم المسؤولية المجتمعية على نظرية أخلاقية تركز على أن لكل كيان في المجتمع دوراً يجب أن يقدم لخدمة هذا المجتمع، والكيان قد يكون جهة حكومية أو غير حكومية، ربحية أو غير ربحية، وحتى أفراد المجتمع أنفسهم من خلال مواظنته الصالحة.

ورغم أن المسؤولية المجتمعية تمس المؤسسات الاقتصادية أكثر مما تمس المؤسسات العامة، باعتبار أن المسؤولية المجتمعية في هذا الإطار ترتبط بالاستثمار الأخلاقي والمساهمة في التنمية التي تخدم المجتمع والبيئة مع تحقيق العوائد المجدية على الاستثمار، إلا أن النظرة إلى مؤسسات التعليم خاصة غير الربحية منها ارتبطت بالمسؤولية المجتمعية بكل جوانبها ومكوناتها.

يعد مفهوم المسؤولية المجتمعية تطبيقاً حديثاً في المجتمعات العربية، حيث بدأ تداول هذا المصطلح في الجهد الأهلية. وبخاصة أن المجتمع هو وحدة متكاملة وجميع أفراد المجتمع هم أسرة كبيرة، ومن المفترض أن يكون مجتمعا متعاوناً ومتراحماً، ومن ثم بدأت بعدها فكرة هذا المنحى في التبلور لأنه نشاط داعم ومساند للجهود الحكومية .

وعلى الرغم من ذلك فإنه مازال هناك خلط حول مفهوم المسؤولية المجتمعية ، داخل قطاع واسع وبخاصة في الشركات والمؤسسات ، كما أن هناك خلطاً بين العمل الخيري (الإحسان) والعلاقات العامة وبين المسؤولية المجتمعية من جهة أخرى ، ويمكن تحديد الفرق بين مفهومي الإحسان والمسؤولية بأن الإحسان ذو طابع فردي فيما تتطلب المسؤولية المجتمعية وجود منهجية وخطة نابعة من تقديرات دقيقة لأولويات ومواضيع ذات علاقة بالاحتياجات الفعلية ولذلك فإن لها ديمومة أكبر وبالتالي تأثيراً أكثر .

تتميز المسؤولية الاجتماعية بصفاتها الديناميكية والتطور المستمر مما يجعل تحديد مراحل دقيقة لتطورها صعباً نظراً لتداخل الأحداث والتأثيرات المتبادلة، لكن المتتبع لهذه الأحداث يسمح بلمس أثر التغيرات والإضافات النوعية في إثراء هذا المفهوم ليبقى أصل نشوء فكرة المسؤولية الاجتماعية للمشاكل الكثيرة والأزمات العديدة نتيجة نظرة المؤسسة لمصلحتها الذاتية على حساب مصلحة المجتمع، هذا مادفع لظهور تيارات جديدة خلقت وعي اجتماعي وبئي يقوم على المسؤولية الاجتماعية الذي تطور بتطور احتياجات المجتمع ومدي تبني المؤسسات لهذا المفهوم (شاهين، 2011).

2.3.2 المسؤولية المجتمعية في الإسلام :

منذ فجر التاريخ البشري كُلف الإنسان بأعباء كثيرة عجزت عن حملها السموات والأرض والجبال، فكان ذلك بمثابة تفرد لهذا الإنسان بتحمل كامل المسؤولية عما يحيط به من أشياء حيث يقول تعالى: **وَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَدِينُونَ دِينَهُم بِمَا غَرَّبُوا** (72) **وَالَّذِينَ يَدِينُونَ دِينَهُم بِمَا غَرَّبُوا** (72) إلا أن هذا التكليف كان مشروطاً بقدرة الإنسان واستطاعته على القيام به امتثالاً لقوله تعالى **وَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَدِينُونَ دِينَهُم بِمَا غَرَّبُوا** (286) **وَالَّذِينَ يَدِينُونَ دِينَهُم بِمَا غَرَّبُوا** (286)

مسؤوليات الإنسان وواجباته متنوعة إذ تتضمن مسؤولياته تجاه خالقه عز وجل، ونفسه، وأسرته، ومؤسسته الوظيفية، ومجتمعه، كما يمكن لمسؤوليته أن تتجاوز كل الأطر الأخرى فتشمل الأشياء والأجناس الأخرى التي قد تصل إليها منفعتة.

تميزت شخصية المسلم عن غيرها، بأنها دائماً مَنذفعة نحو الخير الذي يحقق المصلحة والمنفعة لها ولأمتها؛ بل وللإنسانية جمعاء ، وهذا متاصل في طبيعتها وفطرتها التي فطرها الله عليها كما قوله تعالى **(جَاءَكَ كِتَابٌ وَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَدِينُونَ دِينَهُم بِمَا غَرَّبُوا** (30) **وَيُوجِبُ عَزَّ وَجَلَّ الْإِنْسَانَ إِلَى ضَرُورَةِ الْمَشَارَكَةِ فِي صَنْعِ الْخَيْرِ ، وَالْمَبَادِرَةِ إِلَيْهِ امْتِنَانًا** لقوله **وَيُوجِبُ عَزَّ وَجَلَّ الْإِنْسَانَ إِلَى ضَرُورَةِ الْمَشَارَكَةِ فِي صَنْعِ الْخَيْرِ ، وَالْمَبَادِرَةِ إِلَيْهِ امْتِنَانًا** (المائدة، 2) ، كما حمل عز وجل الأمة المسؤولية كاملة في نشر الخير يقول **وَيُوجِبُ عَزَّ وَجَلَّ الْإِنْسَانَ إِلَى ضَرُورَةِ الْمَشَارَكَةِ فِي صَنْعِ الْخَيْرِ ، وَالْمَبَادِرَةِ إِلَيْهِ امْتِنَانًا** (ال عمران، 104) .

كما بين النبي محمد صلي الله عليه وسلم المسؤولية الاجتماعية لكل فرد في المجتمع الاسلامي بقوله: **(كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ، وان الوالي من الرعية كالروح من الجسد ...)** (البخاري ، د.ت:2232)

فهذه المسؤولية التي حددها النبي محمد صلي الله عليه وسلم . شملت كل إنسان حسب موقعه ليكون مسؤولاً عن جماعته من حيث تقديم الخدمات التي تنفعهم، وتحقيق مصلحهم العامة التي تيسر لهم سبل العيش الامن والكريم .

3.3.2 تعريفات المسؤولية المجتمعية

عرف (شاهين،2011) المسؤولية المجتمعية للجامعات :

باعتبارها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة من:(طلبة، وطاقم تدريس، وإداريين، وموظفين) ومسؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة. ويمكن تقسيم التأثيرات الجامعية إلى أربعة أنواع مترابطة من خلال علاقتها المباشرة بالمجتمع والمسؤولية تجاهه، هي:

1. آثار تعليمية تربوية، بتحضير الطلبة للمواطنة المسؤولة لتنمية مستدامة.
2. آثار معرفية، بمعرفة المسؤولية المجتمعية للنشاطات العلمية والتنقيفية.
3. آثار تنظيمية وبيئية، بتنظيم حياة جامعية مسؤولة عن المجتمع والبيئة.
4. آثار مجتمعية، بالمشاركة في التجمعات للتعلم المتبادل من أجل التطوير.

تعريف منظمة الايزو للمسؤولية الاجتماعية:

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تعبر عن مسؤوليتها تجاه تير القرارات والأنشطة التي تقوم بها على البيئة والمجتمع و التي تنعكس في سلوك خلقي من خلال:

1. التنمية المستدامة بما فيها فيها الصحة ورفاهية المجتمع .
2. الأخذ بعين الاعتبار ما تتوقعه للمجموعات الضاغطة.
3. إحترام القوانين مع مراعاة المعايير الدولية.
4. جعلها ضمن ثقافة المنظمة وعلاقاتها .

تعريف معهد الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية:

المسؤولية الاجتماعية هي السلوك الأخلاقي لمؤسسة ما تجاه المجتمع وتشمل سلوك الإدارة المسؤول تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال وليس مجرد حاملي الأسهم. نستنتج من التعاريف السابقة أن المسؤولية الاجتماعية هي إحترام المؤسسة للقوانين وتجنب تير قرارها بشكل سلبي على مختلف الأطراف الفاعلة معها، كما قد تكون بدافع أخلاقي بعيداً عن الإطار القانوني،

غير انه يوجد من لا يعترف بهذه المسؤولية بالنسبة للمنظمة على غرار فريدمان الذي يعتبر مسؤولية المؤسسة الاجتماعية تتمثل فقط في ممارسة النشاط ضمن قواعد المنافسة الحرة وبعيداً عن الغش والاحتيال، وما عدا ذلك يندرج ضمن أخلاقيات العمل للمدير التنفيذي للمؤسسة.

ويركز البعض في تعريفهم للمسؤولية المجتمعية علي القرارات التسويقية طويلة المدى من خلال تقييمها من وجهة نظر قيم المجتمع ومعتقداته، لتحقيق رفاهية المجتمع ككل فقد عرفها كل من (شارلز، جاريد، جونز، 2001) بأنها الشعور بالالتزام من جانب المنظمات نحو وضع معايير إجتماعية محددة في أثناء عملية صنع القرار الاستراتيجي للأنشطة التسويقية.

أن شمولية محتوى المسؤولية المجتمعية جعلت الباحث Carroll يشير إلي جوهرها بأربعة جوانب رئيسية هي : الإقتصادي Economic والقانوني Legal والأخلاقي Ethical والخير Philanthropy . حيث وظف هذه الأبعاد بشكل هرمي متسلسل لتوضيح الترابط بينها من جانب ، ومن جانب آخر فإن استناد اي بعد علي بعد آخر يمثل حالة واقعية فلا يمكن أن نتوقع من منظمات الأعمال خيرة ومسؤولة إذا لم تكن هذه المنظمات قد قطعت شوطا في إطار تحملها لمسؤولياتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها .

والشكل أدناه يوضح هرم Carroll للمسؤولية المجتمعية.



الشكل رقم (1/2): هرم Carroll للمسؤولية المجتمعية

4.3.2 رابعاً مبادئ المسؤولية المجتمعية (رحال، 2011)

تقوم المسؤولية المجتمعية علي عدد كبير من المبادي وترتكز علي تسعة رئيسية منها هي :

المبدأ الاول : حماية البيئة (Environmental Restoration) من الأخطار المحدقة بها وبخاصة فيما يتعلق منها بالتلوث.

المبدأ الثاني : القيم والاخلاقيات : وإعتبارها صمام الامان امان للاستثمارين المادي والبشري ومابينهما من علاقة مباشرة من حيث طبيعية الأنشطة التي ينبغي أن تأخذ البعد القيمي بعين الإعتبار .

المبدأ الثالث : المساءلة والمحاسبية: ويتم ذلك من خلال إظهار المعلومات الصادقة والبيانات الدقيقة وفق مايعرف بالشفافية حول الأنشطة التي نفذت وتلك التي لم تنفذ بحسب خطة زمنية معينة .

المبدأ الرابع : تقوية السلطة وتعزيزها: ويتحقق ذلك من خلال الشراكة المتوازنة مابين القطاع العام والخاص وجهود المستفيدين لتحقيق المصالح المتبادلة، بما يضمن أمن المجتمع واستقراره.

المبدأ الخامس : مواصفات موقع العمل : بأن ترتبط أنشطة المؤسسة بإدارة الموارد البشرية لترقية القوي العاملة وتطويرها علي المستويات الشخصية والمهنية، بحسبان أن العاملين يمثلون شركاء قيمين في العمل، بما يستوجب احترام حقوقهم في ممارسات عادلة في العمل والأجور التنافسية، وبيئة عمل آمنة وصديقة وخالية من المضايقات.

المبدأ السادس : الإرتباط المجتمعي : حيث تعمل المؤسسة علي تعميق علاقات مفتوحة مع المجتمع الذي تتعامل معه تتميز بالحساسية تجاه ثقافة هذا المجتمع وإحتياجاته، وتلعب المؤسسة في هذا الخصوص دوراً يتسم بالإيجابية والتعاون والمشاركة حيثما يكون ممكناً في جعل المجتمع المكان الأفضل للحياة وممارسة الأعمال.

5.3.2 أهمية المسؤولية الاجتماعية:

تعد المسؤولية الاجتماعية حاجة ملحة، ومطلباً مهماً في عملية إعداد الأفراد في المجتمع المختلفة؛ لتحمل واجباتهم تجاه الجماعة التي ينتمون إليها، والمجتمع الذي يعيشوا فيه، إذ أن الارتقاء والتقدم الحضاري بالمجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بدرجة وعي الفرد بمسؤولياته الاجتماعية، ودرجة اهتمامه للقيام بها كما أن المسؤولية الاجتماعية تؤدي دوراً مهماً في استقرار الحياة للأفراد والمجتمعات، حيث تعمل على صيانة نظم المجتمع وتحفظ قوانينه وحدوده من الاعتداء، ويقوم كل فرد بواجباته ومسؤوليته نحو نفسه ونحو مجتمعه ويعمل ماعليه في سبيل النهوض بأمانته الملقاه علي عاتقه حيث أن الفرد بالنسبة للمجتمع كخليه بالنسبة للبدن، فكما أن البدن لا يكون سليماً إلا إذا سلمت جميع خلاياه ، وقامت بأداء وظائفها المنوطة بها ، فكذلك المجتمع لا يكون سليماً إلا إذا سلم جميع مسؤولياتهم وواجباتهم (نجاتي، 2002)

6.3.2 عناصر المسؤولية الاجتماعية :

حدد المختصون في المجال الاجتماعي عناصر المسؤولية الاجتماعية في ثلاثة عناصر تتكامل فيما بينها، ويدعم كل منهما الآخر، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما في ظل وجود الآخر، وهذه العناصر كما يراها (زهران ، 2000) علي النحو الآتي :

1/ الاهتمام : وهو يتضمن الارتباط العاطفي بالجماعة ، وحرص الفرد علي سلامتها وتماسكها واستمرارها وتحقيق أهدافها ، والاهتمام له مستويات اربعة وهي :

الانفعال مع الجماعة : بصورة آلية، حيث يساير الفرد حالتها الانفعالية بصورة لا ارادية، ودون إختيار أو قصد أو إدراك ذاتي .

الانفعال بالجماعة ويكون بصورة إرادية حيث يدرك الفرد ذاته أثناء انفعاله بالجماعة.

التوحد مع الجماعة : وهو شعور الفرد بالوحدة المصيرية معها ، فخيرها خيره وضررها ضرره .

تعقل الجماعة : حيث تملا الجماعة عقل الفرد وفكره وكيانه ، وتصبح موضوع نظره وتأمله، ويوليها قدراً كبيراً من الإهتمام المتفكر ، حيث يدرسها ويحللها ويقارنها بغيرها .

2/ الفهم: مسؤولية الفهم تتضمن فهم الفرد للجماعة ، وللمغزي الاجتماعي لسلوكه ، وينقسم الي قسمين فهم الفرد للجماعة ك ماضيها وحاضرها ، ومعاييرها، والادوار المختلفة فيها ، وعاداتها واتجاهاتها وقيمها ومدي تماسكها ، وتعاملها وتصور مستقبلها .

فهم الفرد للأهمية الاجتماعية لسلوكه : بمعنى فهم مغزي وآثار سلوكه الشخصي والاجتماعي على الجماعة

3/ المشاركة : وقصد بها مشاركة الفرد مع الآخرين في عمل ما يمليه الاهتمام ومايتطلبه الفهم ، من أعمال تساعد الجماعة في تحقيق أهدافها ، حين يكون مؤهلاً اجتماعياً لذلك اي أنها تقوم علي الاهتمام والفهم وهي أيضا تتم من خلال ماتقتضيه رعاية الجماعة وهدايتها وإتقان امورها ، والمشاركة تظهر قدرة الفرد وتبرز مكانته ، والمشاركة تظهر قدرته وتبرز مكانته ، والمشاركة لها ثلاثة جوانب هي :

(أ) التقبل : أي تقبل الفرد الدور أو الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها ، والملائمة له في إطار فهم كامل، بحيث يؤدي هذه الادوار في ضوء المعايير المحددة لها .

(ب) التنفيذ: أي المشاركة المنفذة الفعالة الايجابية ، والعمل مع الجماعة مسايراً ومنجزاً في إهتمام وحرص ماتجمع عليه من سلوك، في حدود إمكانيات الفرد وقدراته .

(ج) التقييم : أي المشاركة التقييمية الناقدة المصححة والموجهة في نفس الوقت (زهران،2000)

7.3.2 تعريف المسؤولية المجتمعية للجامعات:

تعرف المسؤولية المجتمعية للجامعات باعتبارها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة من: (طلبة، وطاقم تدريس، وإداريين، وموظفين) مسؤولياتهم تجاه الأثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة (Jossey & Jossey, 2008).

ويمكن تقسيم التأثيرات الجامعية إلى أربعة أنواع مترابطة من خلال علاقتها المباشرة بالمجتمع والمسؤولية تجاهه، هي:

- 1/ آثار تعليمية تربوية، بتحضير الطلبة للمواطنة المسؤولة لتنمية مستدامة، ومن خلال:
 - أ) تطوير طرائق التدريس الفاعلة والمرتبة والقادرة على تخطي الحواجز والمعوقات للمتعلمين، والتي تسهم في تنمية القدرات والاستعدادات للخريجين وأفراد المجتمع.
 - ب) تطوير البرامج والتخصصات الأكاديمية التي تلبي إحتياجات سوق العمل ومتطلباته المتجددة والمتطورة.
 - ج) تطوير الجامعات لبرامج الرعاية الطبية، والتعليمية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات الثقافية.
 - د) توفير دورات للفقراء والمحرومين من التعليم والمساهمة الأكاديمية في نشر المعرفة في المجتمع.
 - هـ) شراكه مع المجتمع ومؤسساته في تطوير البرامج الأكاديمية والمهارات والمعارف التي تتضمنها هذه البرامج ومجالات البحوث العلمية لتلبي إحتياجات المجتمع وأوليائه.
 - و) عقد اتفاقات تعاون مهني وعلمي مع هيئات ومؤسسات المجتمع في مجالات الخدمة العامة، والتعاون الأكاديمي والتنمية المهنية، والتدريب والبحث العلمي، وخدمة البيئة.
 - ز) قيام الأستاذ الجامعي بدور أشمل وأوسع لا يقتصر على وظيفة التدريس، بل يشمل أيضاً دوره:
 - كباحث منتج للإبداع والمعارف العلمية التي تعود بالفائدة على المجتمع.
 - ناشط وفاعل في المجتمع باعتباره أحد أهم عناصر الإصلاح وقوى التغيير والتحديث في المجتمع.
 - الجمع بين الفكر والعمل أو النظرية والممارسة والقيام بدوره في الدفاع عن هموم المجتمع وقضاياها وحقوقه.

ح- إشراك المجتمع وأفراده في البحوث والدراسات، وإزالة الحواجز بين العلم والمجتمع لمصلحة المجتمع، وذلك من خلال:

- توظيف كل أنشطة الجامعة الأكاديمية والعلمية في خدمة المجتمع بكل توجهاته الاجتماعية والاقتصادية.
- مساهمة الجامعات في تربية الأجيال، وإتاحة الفرصة للطلاب للتعبير عن أفكارهم وإبداعاتهم من خلال الأنشطة المتنوعة التي تؤهلهم للمشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع.
- الاهتمام بإجراء دراسات وأبحاث متعلقة بالمسؤولية المجتمعية، لتحديد نقاط الضعف وكيف نتعامل معها، وتعزيز نقاط القوة في السياسات والإجراءات الخاصة بالمجتمع وتنميته.
- الاهتمام بالموهوبين والمبدعين من الطلبة لتنمية قدراتهم ورعايتهم وزيادة وعي المجتمع نحو أهمية الإبداع والابتكار.
- توعية الطلبة وذويهم بتخصصات الجامعة وبرامجها بواقعية وشفافية، ومساعدة الطلبة في تحديد مستقبلهم المهني من خلال إختيار تخصصاتهم الملائمة لقدراتهم واستعداداتهم وميولهم بطريقة علمية ومنهجية.

2/ آثار معرفية، بمعرفة المسؤولية المجتمعية للنشاطات العلمية والتثقيفية، ومن خلال:

أ) قيادة حراك مجتمعي وتوجيهه نحو نشر المعرفة والثقافة الإيجابية بأهمية الحواسيب والتكنولوجيا، ووسائل الاتصالات الحديثة، وأثر ذلك في تنمية المجتمع، وتعزيز قدراته في هذا المجال.

ب) تثقيف الموارد البشرية وتأهيلها لتضييق الفجوة المعرفية مع البلدان المتقدمة، وتعزيز دور المثقفين والأكاديميين في الشؤون العالمية.

ت) تنظيم حملات على المستوى الوطني لزيادة الوعي حول القضايا المحلية والعالمية والعمل التطوعي والتجارب المثالية.

3/ آثار تنظيمية وبيئية، بتنظيم حياة جامعية مسؤولة عن المجتمع والبيئة، ومن خلال:

- أ) اعتبار التميز في خدمة المجتمع عنصراً من عناصر التميز للجامعة، شأنه شأن التميز الأكاديمي.
- ب) بناء جسور ثقة مع سوق العمل ومكوناته، من خلال التعرف على إحتياجاته والاستفادة من رؤيته وتطلعاته في مجال البرامج الأكاديمية ومجالات البحوث العلمية، والمهارات والمعارف التي يجب أن يمتلكها الخريج لتؤهله لدخول سوق العمل بكفاءة واقتدار.

ج) إدراج المسؤولية المجتمعية ضمن الخطط الاستراتيجية للجامعة، وتضمين المناهج قضايا المجتمع ومفاهيم المسؤولية المجتمعية وأدوار الأفراد تجاهها.

د) تشكيل وحدات لمتابعة الخريجين تعنى بالتواصل مع المؤسسات المجتمعية المختصة لتوفير فرص التدريب لهم، ومع المؤسسات المشغلة وسوق العمل لتوفير فرص العمل.

هـ) إعادة النظر في كثير من السياسات والممارسات التعليمية، لتطويرها بما ينسجم مع مسؤولية الجامعة تجاه المجتمع، وتطوير هذا الدور باستمرار خدمة لمصالح المجتمع وأفراده.

4/ آثار مجتمعية، بالمشاركة في التجمعات للتعلم المتبادل من أجل التطوير، ومن خلال:

أ) دور للجامعات في التنمية الريفية والقضاء على الأمية والمساهمة في تحسين نوعية الحياة في المجتمع ككل، وفي المناطق الريفية والمحرومة بشكل خاص.

ب) خفض الفقر ونشر فكرة النظام الديمقراطي في المجتمع المحلي والعالمي.

ج) بناء شراكات مع مؤسسات المجتمع المختلفة، وتوسيع أنشطتها للمزيد من الشراكة مع القطاع الخاص ووسائل الإعلام والمجتمع المدني.

أ) تقديم منح ومساعدات مالية للمتقنين وذوي الاحتياجات الخاصة، والمرأة، وكبار السن والمهمشين، وذوي القدرات المادية المحدودة، مما يشكل حافزاً على التعليم وتطويراً للذات والقدرات لقيام كل فئات المجتمع بالدور المطلوب في خدمة المجتمع وتنميته.

ب) تثقيف الطالب وتوعيته وإكسابه للمهارات الشخصية والاجتماعية ليكون قادراً على حل المشكلات، واتخاذ القرارات والتواصل الفاعل مع المجتمع ومكوناته.

ت) تطوير ثقافة إيجابية لدى الطلاب وتنميتها نحو العمل التطوعي والأنشطة المجتمعية الهادفة (أيام تطوعية، زيارات لدى المسنين والمرضى والمناطق النائية، زراعة الأشجار، ومسوح ميدانية مع مؤسسات المجتمع المحلي،...).

ث) إستخدام الإعلام لنشر فلسفة الجامعة وأهدافها لتسهيل تحقيق الجامعة لرسالتها ومسؤولياتها المجتمعية ومعرفة نبض المجتمع للاستفادة منه في تحديد السياسات والاحتياجات والأولويات للجامعة.

ولأداء الجامعات لمسؤوليتها المجتمعية بطريقة فاعلة، لا بد من التعامل مع أربعة محاور للتغيير، هي:

- التنظيم: بتنظيم حياة جامعية مسؤولة عن المجتمع والبيئة.
- التعليم: بتحضير الطلبة للمواطنة المسؤولة لتنمية مستدامة.

- المعرفة: معرفة المسؤولية المجتمعية للنشاطات العلمية والتثقيفية.
 - شراكة: مشاركة مع التجمعات المجتمعية للتعلم المتبادل من أجل التطوير.
 - ويستدعي ذلك تخطيط وتدرج في أداء دور الجامعة لمسؤولياتها المجتمعية، من خلال:
- التشخيص:** بتحديد موقع المسؤولية المجتمعية للجامعة وطبيعتها في الرؤية والرسالة العامة للجامعة، وذلك من خلال:

(أ) تحليل للخطاب المؤسسي (الرؤية، والرسالة، والتشريعات الداخلية، والقوانين، والتشريعات العامة).

(ب) تحليل القيم وتطويرها والتعبير من خلال (الإعلانات، والبوسترات، والإذاعة، والرسائل، والصحف، والنشرات).

(ج) تحليل البرنامج الأكاديمي (المناهج، والنشاطات المنهجية، وطرق التدريس).

(د) تحليل العلاقة بين الجامعة والمجتمع (تسليط الضوء نحو المجتمع، والتبادل التكنولوجي ونشر الثقافة التكنولوجية).

(هـ) تحليل للنمو الأخلاقي داخل الجامعة (العلاقات الإنسانية وإدراك الأطراف الأساسية لها (طلبة، وأساتذة، وإداريين، وموظفين)، ودراسة السلوك الأخلاقي للطلبة ومدى معرفتهم بالمراجع الأساسية ذات العلاقة بالتطور المجتمعي والبيئي.

(و) تحليل للبصمة الأيكولوجية (المباني، واستخدامات الطاقة، وإدارة المناطق الخضراء،....).

تشخيص ذاتي/ شخصي للإمكانيات والاستعدادات.

(ز) تحديد أصحاب المصلحة والأدوار المناطة.

(ر) عقد مقارنات هادفة.

التخطيط: لتحديد مناطق التطوير واختيارها وتوضيح خطة العمل.

التنفيذ: بتنفيذ البرامج المحددة من خلال التشخيص والتخطيط لإجراءات تنفيذها.

التقييم: تقييم مستمر وتغذية راجعة.

التواصل: تواصل مع المجتمع ومكوناته في كل مراحل العمر.

فالمسؤولية المجتمعية للجامعة هي نهج أخلاقي عقلاني لإدارة الجامعة، والذي يشمل الآثار التي يتركها هذا النهج على السياق الاجتماعي والإنساني والطبيعي، وعلى دوره الفاعل في تعزيز تطور إنساني مستدام للبشرية، وهي استراتيجية تسعى إلى التقليل من البصمة الأيكولوجية.

5/ مجالات المسؤولية المجتمعية للمدرس الجامعي :

إن المدرس الجامعي يمثل حجر الأساس في مسيرة المؤسسة الجامعية ولا يمكن لأي جامعة أن تؤدي وظائفها، وتحقق أهدافها بفاعلية دون توافر القوى البشرية المؤهلة، والتي من المتوقع أن تؤدي مسؤوليتها الاجتماعية إما بصورة فردية أو جماعية، مما يجعل مؤسسات التعليم تحقق أهدافها بنجاح، وقد ازدادت مسؤوليات المدرس الجامعي في هذا العصر، حيث لم تعد تقتصر على توصيل المعرفة، بل تعد ذلك إلى العمل على ترسيخ القيم ونشر المعرفة والمهارات في المجتمع (أبو نوار وآخرون، 1990).

إن مسؤوليات المدرس الجامعي تتشكل على أساس طبيعة مهنته التي تجعل منه رائداً لطلابه، وقد أشار (الرشيد، 1995) إلى أن تحقيق احتياجات الشباب الجامعي مرهوناً أساساً بما يتلقاه الشباب من إعداد وتدريب في المؤسسة الجامعية بما يتوافق مع تطلعاتهم المستقبلية وطموحاتهم.

وقد صنفت (الفتلاوي، 2008) المسؤولية الاجتماعية للمدرس الجامعي بالمجالات الرئيسية الآتية:

(أ) مسؤوليته تجاه طلابه، وتشمل التدريس والإرشاد والتوجيه والاهتمام بتشكيل اتجاهات إيجابية لديها نحو فهم المشكلات المعاصرة، وتشكيل اتجاهات نحو تحمل المسؤولية الأخلاقية والفردية والجامعية تجاه مجتمعاتهم.

(ب) مسؤولياته تجاه المؤسسة التي يعمل بها، من خلال المشاركة في لجان الأنشطة، والهيئات العلمية والمشاركة في الاجتماعات وتمثيل المؤسسة الاجتماعية في المحافل العلمية والأدبية.

(ج) مسؤولياته تجاه المجتمع المحيط به، وتشمل خدمة المؤسسات ذات العلاقة بالمجتمع المحلي ونشر الثقافة المجتمعية، وتقديم الاستشارات، وإجراء الدراسات والأبحاث التي تتناول قضايا المجتمع أو تسهم في معالجة مشكلاته، والإسهام في تدعيم علاقة الجامعة بمؤسسات المجتمع المحلي.

(د) مسؤولياته تجاه نفسه ومكانته في مهنته وتشمل سعيه نحو تطوير ذاته مهنيًا من خلال الاطلاع والبحث، فضلاً عن مسؤولياتها الأسرية.

المبحث الرابع

الدراسات السابقة

1/دراسة شاهين(2011) بعنوان المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية (جامعة القدس المفتوحة أنموذجاً).

هدفت هذه الورقة إلى إبراز مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات والمساهمة في إيجاد أدب نظري أولي في مجال المسؤولية المجتمعية للجامعات باعتبارها مفهوماً حديثاً ليس فقط على المستوى المحلي والعربي، بل على المستوى العالمي أيضاً، وهي تهدف بالتالي إلى تحقيق الآتي: توضيح لمفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات كمصطلح حديث العهد، وضع تصور لأداء المسؤولية المجتمعية للجامعات من خلال تأثيراتها في المجتمع ومراحل الاداء، بيان أهمية قيام الجامعات بدورها في المسؤولية المجتمعية، الوقوف على واقع أداء جامعة القدس المفتوحة ودورها في المسؤولية المجتمعية، تحديد المتطلبات للتعامل مع معوقات أداء الجامعة لدورها في المسؤولية المجتمعية.

سيستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحديد مصادر الدراسة المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية للجامعات والآراء للمختصين، من أجل الوصول إلى توجهات عامة في معالجة موضوع الورقة والإجابة عن أسئلتها.

تستعرض هذه الورقة بعض الأنشطة والتفاعلات العملية المباشرة مع المجتمع، ليس حصراً بل استكمالاً للدور المجتمعي بشموليته في كل مكونات الجامعة وفعلها اليومي، وهي أدوار تمارس عبر رئاسة الجامعة، ووحداتها الإدارية والفنية، وتتركز في متابعة من دوائر شؤون الطلبة، والعلاقات العامة، والتعليم المستمر، ومركز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عبر المناطق التعليمية بشكل رئيس . وسيتم استعراض بعض بنود هذه الأنشطة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الدور الذي تقوم به جامعة القدس المفتوحة في مجال المسؤولية المجتمعية دور متميز وفاعل.

2/ دراسة جابر و مهدي (2011) بعنوان : 'دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدى طلبتها دراسة ميدانية مقارنة بين جامعة حلوان (ج.م.ع) وجامعة الأزهر-غزة (فلسطين).

تهدف الدراسة إلى الكشف عن الآليات اللازمة لتفعيل دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدى طلبتها، وقد أعد الباحثان مقياساً للمسؤولية الاجتماعية بناءً على المعايير الثقافية

المشتركة لكلا البلدين ، وتم تطبيق الإستبيان على عينة تتكون من 549 طالباً من جامعة حلوان، و 454 طالباً من جامعة الأزهر فلسطين.

وأقترحت الدراسة مجموعة من الآليات لتفعيل مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة، ومن أهمها:

- إبراز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية في الشأن العام من خلال البرامج و المناهج الأكاديمية ، بالإضافة إلى الأنشطة الجامعية الطلابية.
- تضمين قيم و أخلاقيات المسؤولية الاجتماعية من خلال رسالة الجامعة وخطتها الاستراتيجية.
- تهيئة مناخ جامعي إيجابي يعتمد الأسلوب الحوارى بين المدرسين والطلبة مع التأكيد على حرية الرأي والنقد البناء.

3/ دراسة ناصر الدين و شقوارة والحيلة (2012) بعنوان : درجة تحمل الجامعات الأردنية الخاصة للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي .

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف درجة تطبيق الجامعات الأردنية الخاصة لمسؤولياتها، وذلك من خلال التعرف إلى برامج المسؤولية المجتمعية التي تقدمها الجامعات الأردنية الخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي.

اتبعت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي والاستقرائي للأدب والدراسات السابقة للأجابة عن أسئلة الدراسة، واعتمدت لمقابلة الشخصية لجمع البيانات بهدف الاجابة عن السؤال الخامس. تم تحديد قادة المجتمع المحلي الذين يتمتعون بخدمات وانشطة مجتمعية متميزة سواء منهم الذين علي راس عملهم أو من المتعاقدين ، إذ بلغ إجمالي العدد (240) قائداً ، وهم في مجموعهم شكلو مجتمع الدراسة.

أظهرت النتائج أن درجة تطبيق الجامعات الأردنية الخاصة للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي كانت متوسطة، في حين كانت مرتفعة للبعد الاجتماعي، ومتوسطة لكل من البعدين البيئي والاقتصادي.

إن الجامعات تحاول إحداث التوازن العادل بين مطالبها ومطالب المجتمع المحلي بوجه عام، وأن تكون الجامعات هي رائدة الإصلاح والتنمية والتبصير. ومن خلال تلك الأطر، لأبد من توضيح المسؤولية المجتمعية، لأن المسؤولية بهذا المفهوم تتضمن برامج وخططا حتى يتسنى للمؤسسات الجامعية معرفة الأهم والمهم في ترتيب الأولويات التي تخص تنمية المجتمع. إذ أن المسؤولية المجتمعية ليست محصورة فقط بالإنفاق، إذ أن الإنفاق وسيلة للوصول إلى شيء محدد في مجال المسؤولية المجتمعية التي تدخل

في برامج التنمية المستدامة .ومنه، فلا بد أن يكون من جلّ اهتمام الجامعات وضع إستراتيجية مجتمعية، ويخصص لها ميزانية منفصلة كالتزامها تجاه المجتمع المحلي.

4/ دراسة شلطان وصايمة (2014) بعنوان : المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية وسبل تفعيله .

هدفت الدراسة إلى تعرف المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية وسبل تفعيلها، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحثان بإعداد استبانة اشتملت على (50) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات وهي: المسؤولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس نحو الطلبة، والمسؤولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس نحو الجامعة، والمسؤولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس نحو المجتمع، واشتملت عينة الدراسة على (135) من أعضاء هيئة التدريس من أصل مجتمع الدراسة المكون من (410) للعام الدراسة 2012 2013 م، ومن الأساليب الإحصائية المستخدمة (الوسيط، النسب المئوية، إختبار T. Test ، تحليل التباين الأحادي) بواسطة برنامج، SPSS

وأظهرت نتائج الدراسة مايلي:

- (أ) إن المسؤولية الإجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بلغت 79.58 بدرجة كبيرة.
(ب) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس، و السن.
(ج) وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدى أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الكلية (إنسانية، علمية، شرعية) لصالح الكلية الشرعية.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجامعة الإسلامية بغزة بإعداد برامج و تنظيمها لتوجيه أعضاء الهيئة التدريسية وإرشادهم للقيام بمسؤولياتهم الاجتماعية تجاه الطلبة و الجامعة و المجتمع المحلي.

5/ دراسة محمد الشيخ (2016) بعنوان : تقييم مدى تطبيق معايير الجودة والاعتماد الاكاديمي في مؤسسات التعليم الصحي (كلية علوم الاشعة الطبية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا و كلية الاشعة و الطب النووي بجامعة الرباط الوطني) .

الهدف العام من هذه الدارسة هو تقييم مدى تطبيق مؤسسات التعليم الصحي لمعايير الجودة و الاعتماد (الإطار المؤسسي، الحوكمة والإدارة، البني التحتية، الموارد البشرية، الطلبة و الخريجون، التعليم و التعلم ومصادرهم، البحث العلمي والدارسات العليا، خدمة المجتمع ، إدارة الجودة) ، في مؤسسات التعليم الصحي (كلية علوم الأشعة الطبية في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وكلية تقانة الاشعة والطب النووي في جامعة الرباط الوطني) و المقارنة بينها لمعرفة مدى تطبيق هذه المعايير.

ولإجراء الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، كما استخدم أداة الاستبانة لجمع المعلومات وأُشتملت على قسمين قسم تضمن المعلومات الأساسية لإفراد العينة وهي (الكلية ، المستهدفون). وقسم يحتوى على عدد(47) عبارة موزعة على 12 محور.. تم إختيار مفردات عينة البحث بطريقة العينة العشوائية البسيطة وبلغ عدد مفرداتها 440 منهم 340 طالب و 60 خريج و 40 عضو عينة تدريس بدوام كامل، من مجتمع الدراسة وقد تمت معالجة البيانات إحصائيا باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية. (SPSS)

نتائج الدراسة:

- (أ) أكثر المعايير تطبيقا من وجهة نظر عينة الدراسة هو معيار الإطار المؤسسي.
- (ب) أقل المعايير تطبيقا من وجهة نظر عينة الدراسة هي معيار إدارة الجودة و معيار خدمة المجتمع.
- (ج) هناك تقارب في الرضا عن مدى تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر عينة الدراسة في كلية الأشعة و الطب النووي جامعة الرباط وكلية علوم الأشعة جامعة السودان، وأن مؤشر الرضا أكثر قليل في كلية الأشعة جامعة الرباط .
- (د) أكثر المعايير تطبيقا في كلية علوم الأشعة جامعة السودان هي (الإطار المؤسسي والحوكمة و الإدارة و البنية التحتي) .
- (هـ) أكثر المعايير تطبيقا في كلية تقانة الأشعة بجامعة الرباط الوطني هي (الحوكمة و الإدارة، التعليم والتعلم ومصادرهما، خدمة المجتمع) .
- (و) أقل المعايير تطبيقا في كلية علوم الأشعة جامعة السودان تطبيقاً هي معيار (البنية التحتيه، الموارد البشرية، إدارة الجودة) .
- (ز) أقل المعايير تطبيقا في كلية تقانة الأشعة بجامعة الرباط الوطني هي(البحث العلمي، خدمة المجتمع، إدارة الجودة) .
- معايير الجودة والاعتماد الاكاديمي التي تم تطبيقها بكليتي علوم الأشعة و تقانة الأشعة بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وجامعة الرباط الوطني عموماً أدت إلى تحسين وتطوير الأداء نوعا ما (فوق الوسط بقليل).

6/ دراسة جمال و جمعة (2017) بعنوان: دور متطلبات إدارة الجودة في ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة الي بيان دور متطلبات إدارة الجودة الشاملة في ترسيخ منظورات المسؤولية الاجتماعية من خلال :

- أ) توضيح المفاهيم الخاصة بإدارة الجودة الشاملة والمسؤولية الاجتماعية .
 - ب) توضيح متطلبات إدارة الجودة الشاملة وابعاد المسؤولية الاجتماعية.
 - ج) معرفة العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة والمسؤولية الاجتماعية .
- من خلال دراسة دور متطلبات إدارة الجودة الشاملة في ترسيخ منظورات المسؤولية الاجتماعية توصلنا الي النتائج التالية :

- يوجد دور لمتطلب إلترام الإدارة العليا في ترسيخ منظورات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
- يوجد دور لمتطلب التركيز علي الزبون في ترسيخ منظورات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
- يوجد دور لمتطلب التحسين المستمر في ترسيخ منظورات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
- يوجد دور لمتطلب العمل الجماعي في ترسيخ منظورات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

دراسات اللغة الإنجليزية:

1/ دراسة Mehta (2011) بعنوان :المسؤولية الاجتماعية للشركات والجامعات: نحو نهج تكاملي
Corporate Social Responsibility (CSR) and Universities
Towards an Integrative Approach

هذه الورقة تتناول العلاقة الناشئة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والجامعات ويدعو أكثر بوضوح الهدف للجامعات بإشراك أنفسهم مع العالم الأوسع خارج الأوساط الأكاديمية.من خلال تحديد الأدب كوسيلة لتتصل بالمجتمع الخارجي، يبدو هذا البحث في طرق الجامعات نحو تمكين المجتمعات من إنشاء هويات وطنية محددة بوضوح وتاريخها وتقاليدها. باستخدام المثال من إحدى الجامعات في الشرق الأوسط، فإنه يفحص بالطريقة التي تمكن الجامعات أن تمهد الطريق لارتباط أوسع للهيئات الطلابية مع المجتمع لتؤثر على فهم الأدب للأمة، ومن خلال القيام بذلك، إنشاء الوطنية السرد والهويات التي هناك حاجة ماسة في السيناريو المعاصرة المتغيرة بسرعة.

2/ دراسة Gresi & Isil (2012) بعنوان :

" Corporate Social Responsibility in Higher Education Institutions
Istanbul Bilgi University Case"

هدفت الدراسة إلى تحليل دور جامعة بيلجي اسطنبول في ممارسة المسؤولية الاجتماعية، وتم جمع البيانات الأولية للدراسة من خلال المقابلة الشخصية مع الأمين العام للجامعة والممثل المساعد، كما

إستعان الباحثان بالوثائق المنشورة ودليل الطالب والموقع الالكتروني وخطة العمل لجمع البيانات الثانوية.

وتوصلت الدراسة إلى أن تجربة جامعة بيلجي اسطنبول في مجال المسؤولية الاجتماعية تجربة ناجحة حيث يوجد في الجامعة 14 مركز يقدم خدمات للمجتمع والباحثين مثل مركز الدراسات البيئية والطاقة، ومركز البحوث الفكرية الملكية، ومركز دراسات المجتمع المدني.

كما توصلت الدراسة إلى أن الجامعة تمنح 4% من الدخل الي هذه المراكز ، كذلك إستيعاب إجراءات وممارسات المسؤولية الاجتماعية للجامعة مهم جدا لإكتساب سمعة طيبة وميزة تنافسية قوية.

الفصل الثالث

منهج واجراءات البحث

الفصل الثالث

منهج واجراءات البحث

1.3 تمهيد

تعد المنهجية حلقة الربط بين ما هو متحقق من تراكم معرفي نظري وتطبيقي، وبين إمكانية تجسيده في حياة منظمات الأعمال . وبذا قامت الدراسة بما يلزم من أجل التحقق من مصداقية الترابط والمحافظة على الاستمرارية في بلوغ أهداف الدراسة . يتناول هذا الفصل نظرية ونموذج الدراسة المقترح ، و يستعرض أسلوب الدراسة، وأداة جمع البيانات وكيفية توصيلها لمجتمع الدراسة والاختبار المبدئي لها ، وكذلك عرض مقاييس متغيرات الدراسة وجودتها والأساليب الإحصائية التي إستخدمت في تحليل النتائج ومصادر جمع البيانات بالإضافة إلى توضيح مجتمع البحث والعينة المستخدمة مع تحديد العينة ونوعها.

2.3 منهج البحث

هذه الدراسة اتبعت المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتناسب مع الظاهرة موضع البحث لقياس مدى تطبيق المسؤولية المجتمعية المعيار السابع ضمن معايير السلطة القومية للتقويم والاعتماد . حيث تطرقت الدراسة إلى بعض النماذج والأفكار والنظريات التي توضح وتفسر تطبيق معيار المسؤولية المجتمعية . أيضاً تم تصميم الدراسة بشكل يستوعب تلك المفردات الخاصة بالمسؤولية المجتمعية للجامعة .

3.3 مجتمع البحث

1.3.3 نبذة تعريفية عن جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

يرجع تأسيس جامعة السودان عميقاً في تاريخ السودان الحديث في محطات تطور التعليم بالسودان عبر مدرسة الخرطوم الفنية ومدرسة التجارة 1902 مروراً بمدرسة الأشعة 1932م ومدرسة الفنون 1946م ومعهد الخرطوم الفني 1950 ومعهد شمبات الزراعي 1954م ومعهد الموسيقى والمسرح والمعهد العالي للتربية الرياضية للمعلمين المعلم الكبير تأسيس معهد الكليات التكنولوجية 1975م ليكون من هذه المؤسسات الفريدة أكبر مؤسسة للتعليم التقني في السودان ثم ترفيعه إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 1990 إيذاناً بانطلاق الطاقات التي وصلت بالجامعة خلال عقد ونصف لعشرة إضعاف من حيث البرامج الدراسية وأعداد الطلاب للجامعة علاقات ثقافية وصلات علمية بالعديد من المؤسسات خارج السودان وتشارك بفعالية في النشاطات العلمية العالمية مما اكسبها المكانة العالمية المرموقة والاعتراف العالمي . (الموقع الإلكتروني لجامعة السودان)

تضم الجامعة 17 كلية تقدم برامج على مستويات الدراسات العليا (الدكتوراة والماجستير والدبلوم العالي) والدراسات على مستوى البكالوريوس والدبلوم التقني كما تقدم برامج التدريب والدراسات المستمرة. يمتاز خريج الجامعة عبر مراحل تطورها بامتلاكه لخاصية المعرفة العلمية بجانب امتلاكه لمهارة استخدام المعارف التطبيقية مما جعله مرغوباً ومفضلاً في سوق العمل وقد حافظت الجامعة على هذه الميزة عبر تقاليدها التعليمية ومكونات برامجها وبامتلاكها لأحدث المعامل والورش والأطر التقنية وتدريبها لأعضاء هيئة التدريس وتفاعلها الدائم مع المجتمع .

تقدم الجامعة برامجها عبر الطرق التقليدية وعن طريق الإنترنت كما تطرح بعض البرامج مستعينة بوسائط التعليم الإلكتروني وتمتلك الجامعة أحدث الشبكات وأجهزة الحاسوب بالمنطقة. تتنوع التخصصات بالجامعة من التخصصات الراسخة في الهندسة والتجارة والزراعة والبيطرة والتربية والعلوم واللغات إلى التخصصية كما في الأشعة والمختبرات الطبية وتكنولوجيا المياه والنفط والغابات كما تزدان بالتخصصات الإبداعية مثل الفنون والموسيقى والدراما والتربية الرياضية وتوجد الجامعة نتاجها العلمي بإضافة التخصصات الحديثة مثل الحاسوب وعلوم الاتصال وتضم الجامعة العديد من المعاهد والمراكز البحثية التي ترعي إرتباط الجامعة بالمجتمع مثل مركز الحاسوب ومركز ثقافة السلام ومعهد تنمية المرأة والطفل ومعهد الليزر ومركز التعليم عن بعد ومركز الطيران .

وتمضى الجامعة في تطور مستمر تحديثاً وتوسعا في برامجها بحظى ثابتة وراسخة نحو تحقيق أهدافها وبلوغ رسالتها في نشر المعرفة وخدمة المجتمع وإعداد الأطر المتخصصة والمساعدة المؤهلة تأهيلا جيدا.

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

الجدول رقم (1/3): إحصائيات هيئة التدريس و مساعدتهم حسب المرتبة العلمية بالجامعة

الرقم	الدرجة الوظيفية	ذكور	النسبة	الإناث	النسبة	المجموع	النسبة
1	أستاذ	93	%89.4	11	%10.6	104	%7.3
2	أستاذ مشارك	166	%82.2	36	%17.8	202	%14.3
3	أستاذ مساعد	265	%62.1	162	%37.9	427	%30.1
4	محاضر	259	%52.2	237	%47.8	496	%35.0
5	مساعد تدريس	93	%64.1	52	%35.9	145	%10.2
6	محاضر أول	1	%25.0	3	%75.0	4	%0.3
7	محاضر تكنولوجي	2	%66.7	1	%33.3	3	%0.2
8	معيد أول	1	%100.0	0	%0.0	1	%0.1
9	معيد	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0

10	كبير مدرسين	17	%81.0	4	%19.0	21	%1.5
11	مدرس أول	4	%50.0	4	%50.0	8	%0.6
12	مدرس	5	%83.3	1	%16.7	6	%0.4
المجموع		892	%63.9	511	%36.1	1403	%100.0

المصدر: (إحصائيات جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2018).

4.3 عينة البحث

تم إختيار عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وذلك باستخدام العينة غير الإحتمالية (أسلوب العينة الحصصية) لأنها تناسب مجتمع البحث ولأنها تتيح للباحث جمع المعلومات من أفراد المجتمع الموجودين في ظروف مريحة للدارس (سيكاران 2006). حيث تم توزيع عدد (60) استبانة.

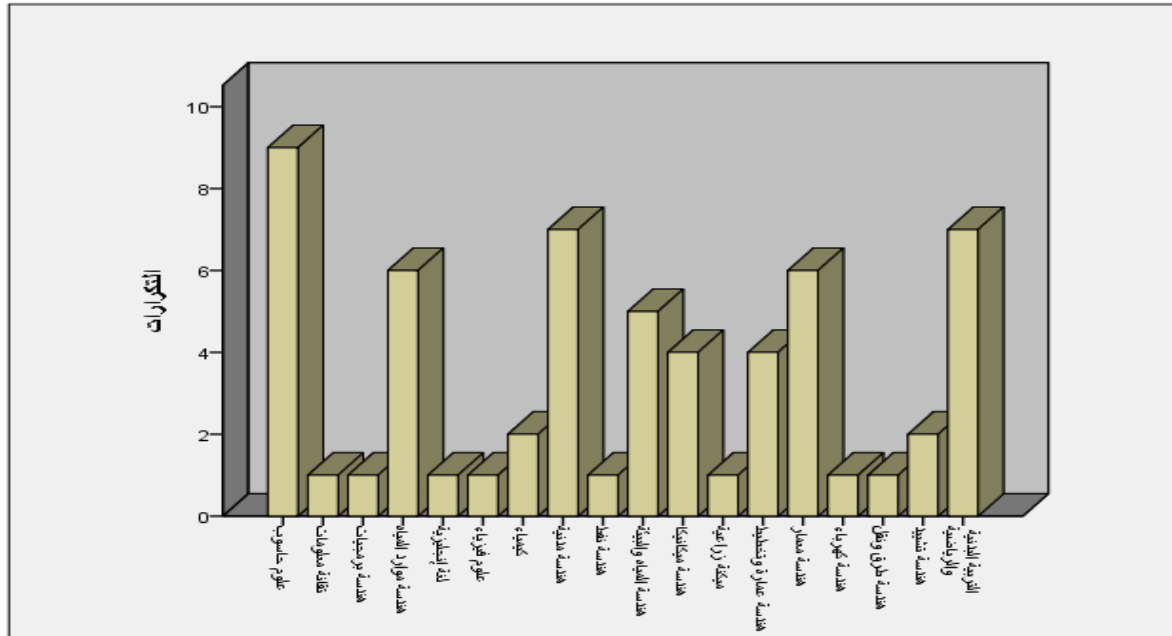
الجدول رقم (2/3) يوضح التوزيع التكراري لمتغير التخصص

التخصص	التكرار	التكرار النسبي
علوم حاسوب	9	%15.0
تقانة معلومات	1	%1.7
هندسة برمجيات	1	%1.7
هندسة موارد المياه	6	%10.0
لغة إنجليزية	1	%1.7
علوم فيزياء	1	%1.7
كيمياء	2	%3.3
هندسة مدنية	7	%%11.7
هندسة نفط	1	%1.7
هندسة المياه والبيئة	5	%8.3
هندسة ميكانيكا	4	%6.7
ميكنة زراعية	1	%1.7
هندسة عمارة وتخطيط	4	%6.7
هندسة معمار	6	%10.0
هندسة كهرباء	1	%1.7

هندسة طرق ونقل	1	1.7%
هندسة تشييد	2	3.3%
التربية البدنية والرياضية	7	11.7%
المجموع	60	100.0%

يتضح من الجدول السابق أن في متغير التخصص إحتمل التخصص (علوم حاسوب) النسبة الأعلى من بين باقي النسب بنسبة (15.0%) يليها في المرتبة الثانية التخصص (هندسة مدنية، التربية البدنية والرياضية) بنسبة (11.7%) لكل منهما، في المرتبة الرابعة التخصص (هندسة موارد المياه، هندسة معمار) بنسبة (10.0%) لكل منهما، في المرتبة السادسة التخصص (هندسة المياه والبيئة) بنسبة (8.3%) لكل منهما، في المرتبة السابعة التخصص (هندسة ميكانيكا، هندسة عمارة وتخطيط) بنسبة (6.7%) لكل منهما، في المرتبة التاسعة التخصص (كيمياء، هندسة تشييد) بنسبة (3.3%) لكل منهما، في حين إحتمل المرتبة الدنيا التخصص (تقانة معلومات، هندسة برمجيات، لغة إنجليزية، علوم فيزياء، هندسة نفط، ميكنة زراعية، هندسة كهرباء، هندسة طرق ونقل) بنسبة (1.7%) لكل منها.

شكل رقم (1/3) يوضح التوزيع التكراري لمتغير التخصص



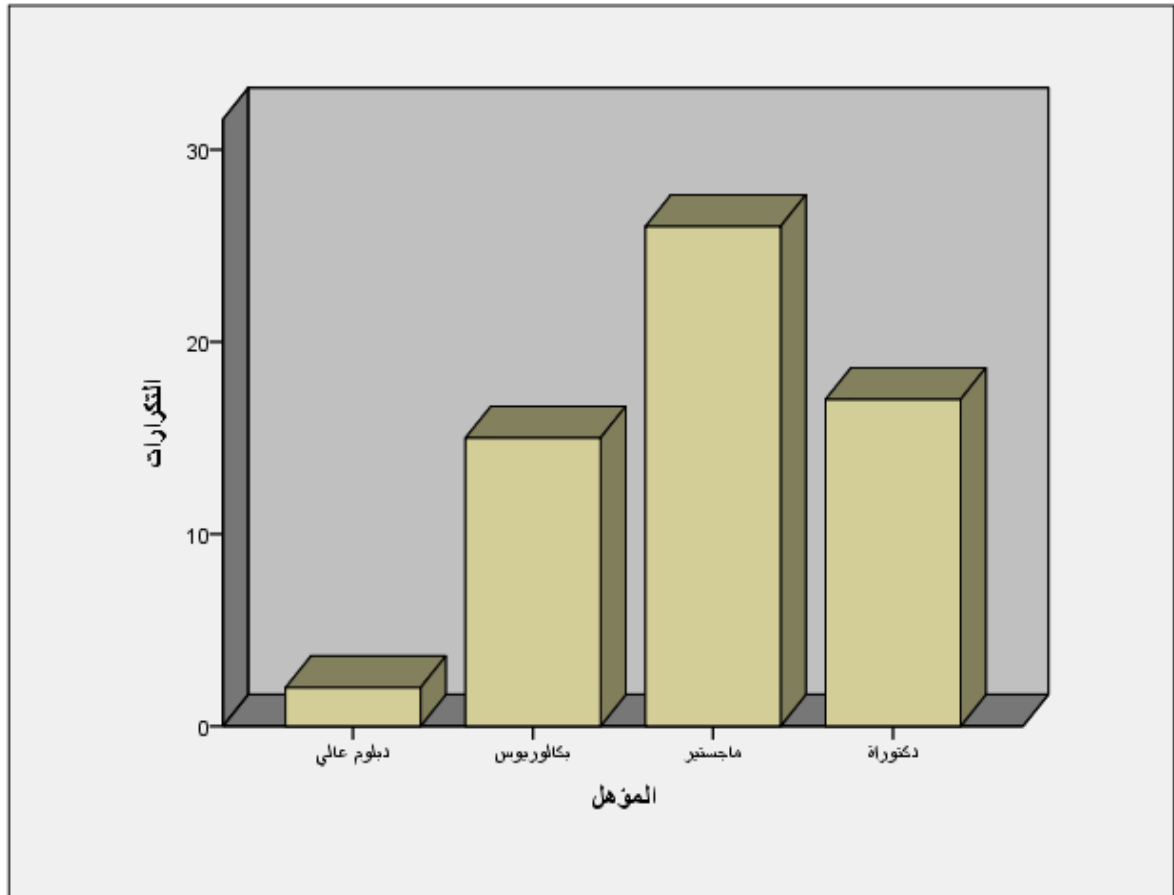
الجدول رقم (3/3) يوضح التوزيع التكراري لمتغير المؤهل

المؤهل	التكرار	التكرار النسبي
--------	---------	----------------

دبلوم عالي	2	3.3%
بكالوريوس	15	25.0%
ماجستير	26	43.3%
دكتوراة	17	28.3%
المجموع	60	100.0%

يتضح من الجدول السابق أن في متغير المؤهل إحتل المؤهل (ماجستير) النسبة الأعلى من بين باقي النسب بنسبة (43.3%)، يليها في المرتبة الثانية المؤهل (دكتوراة) بنسبة (28.3%)، في المرتبة الثالثة المؤهل (بكالوريوس) بنسبة (25.0%)، في حين إحتلت المرتبة الدنيا المؤهل (دبلوم عالي) بنسبة (3.3%).

شكل رقم (2/3) يوضح التوزيع التكراري لمتغير المؤهل



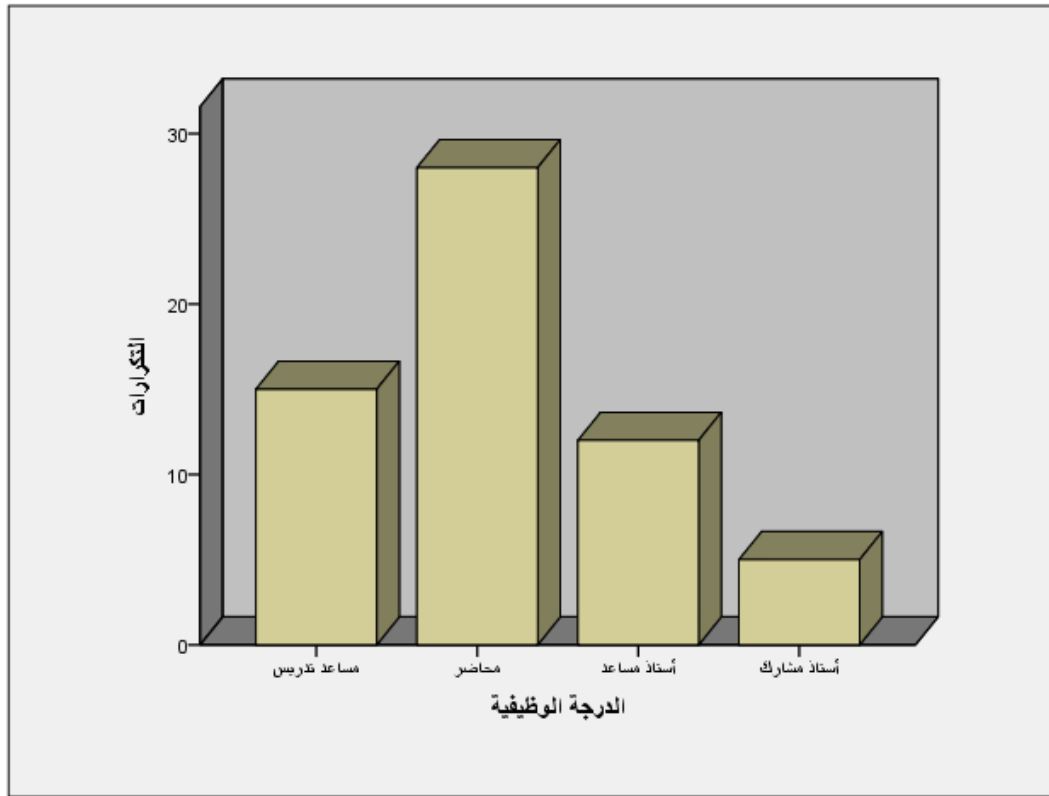
الجدول رقم (4/3) يوضح التوزيع التكراري لمتغير الدرجة الوظيفية

الدرجة الوظيفية	ت	التكرار النسبي
-----------------	---	----------------

مساعد تدريس	15	%25.0
محاضر	28	%46.7
أستاذ مساعد	12	%20.0
أستاذ مشارك	5	%8.3
المجموع	60	%100.0

يتضح من الجدول السابق أن في متغير الدرجة الوظيفية إحتلت الدرجة الوظيفية (محاضر) النسبة الأعلى من بين باقي النسب بنسبة (46.7%)، يليها في المرتبة الثانية الدرجة الوظيفية (مساعد تدريس) بنسبة (25.0%)، في المرتبة الثالثة الدرجة الوظيفية (أستاذ مساعد) بنسبة (20.0%)، في حين إحتلت المرتبة الدنيا الدرجة الوظيفية (أستاذ مشارك) بنسبة (8.3%).

شكل رقم (3/3) يوضح التوزيع التكراري لمتغير الدرجة الوظيفية



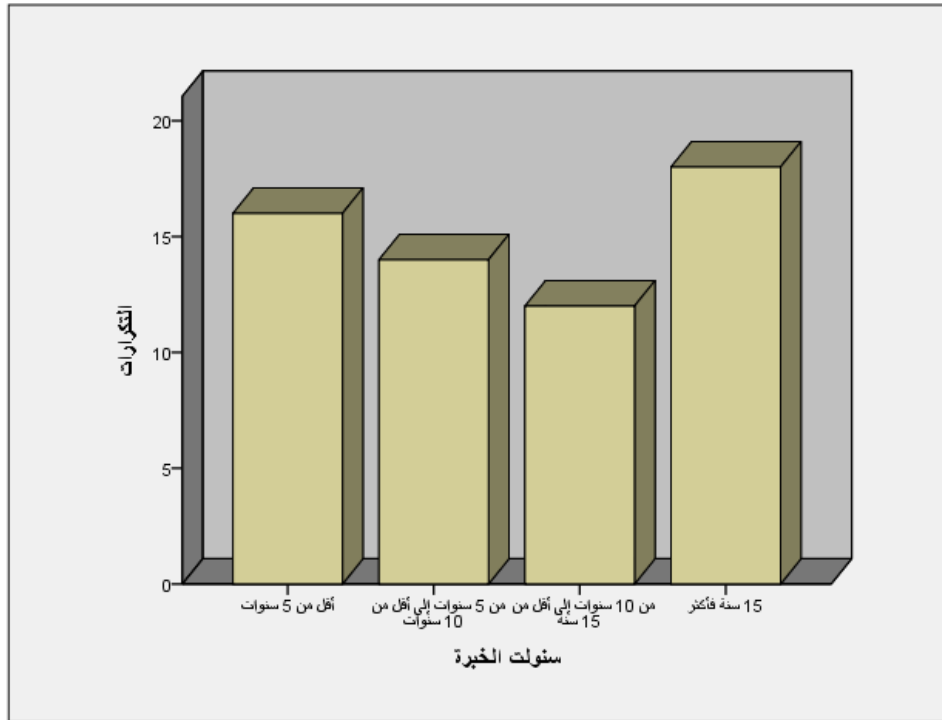
الجدول رقم (5/3) يوضح التوزيع التكراري لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	التكرار النسبي
--------------	---------	----------------

أقل من 5 سنوات	16	26.7%
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	14	23.3%
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	12	20.0%
15 سنة فأكثر	18	30.0%
المجموع	60	100.0%

يتضح من الجدول السابق أن في متغير سنوات الخبرة إحتلت سنوات الخبرة (15 سنة فأكثر) النسبة الأعلى من بين باقي النسب بنسبة (30.0%) يليها في المرتبة الثانية سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) بنسبة (26.7%)، في المرتبة الثالثة سنوات الخبرة (من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات) بنسبة (23.3%)، في حين إحتلت المرتبة الدنيا سنوات الخبرة (من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة) بنسبة (20.0%).

شكل رقم (4/3) يوضح التوزيع التكراري لمتغير سنوات الخبرة



5.3 أدوات الدراسة ومصادر جمع البيانات :

من أجل الحصول على المعلومات وتحقيق متطلبات الدراسة والوصول إلى النتائج وتقديم التوصيات واطهار مساهمات الدراسة اعتمدت الدراسة على نوعين من مصادر جمع البيانات تمثلت في:

المصادر الثانوية :

حيث تم الاعتماد على الكتب والمراجع ، والأوراق البحثية والأطروحات، والبحوث المنشورة وغير المنشورة، والبحوث الأجنبية، ومواقع الإنترنت.

المصادر الأولية :

وهي المصادر ذات المعلومات الحية المتعلقة بموضوع الدراسة بصورة مباشرة وتمثلت في الاستبانة، حيث تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، لأنها تعتبر وسيلة فعالة لجمع البيانات وقياس المتغيرات المطلوب دراستها. (أوما سيكاران، 2006 .(حيث احتوى القسم الأول من الاستبانة على البيانات الشخصية وهي (النوع، العمر، المؤهل العلمي، المهنة، الخبرة العملية).

6.3 أداة البحث :

الإختبار المبدئي لأداة جمع البيانات:

للتأكد من صدق الاداة فقد تم عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة لإبداء آراءهم حول أداة الدراسة ومدى صلاحية فقراتها لتمثيل متغيراتها ، وطلب منهم أيضاً التعديل والحذف والإضافة لما يرونه مناسباً لغرض قياس صدق أداة الدراسة، طبقاً لما جاء به (Ebel) من أن أفضل وسيلة للتأكد من الصدق الظاهري لأداة القياس أن يقوم عدد من الخبراء المتخصصين بتقرير مدى كون الفقرات ممثلة للصيغة المراد قياسها(555, 1972). Ebel. وبعد أن تم استرجاع الاستبانة من جميع المحكمين تم تحليل استجاباتهم والأخذ بملاحظاتهم فهناك عبارات تم حذفها وأخرى تم تعديلها وعلى ضوء كل ذلك ونتيجة لما سبق فقد استقرالحكم على المقياس بعد اجراء التعديلات في فقراته إضافة وحذف (أنظر الملحق) وبذا تكون المقياس من (33 فقرة) تراوح مدى الاستجابة وفقاً لما جاء في مقياس ليكارت الخماسي للتعرف على قوة موافقة أو عدم موافقة المستقصي منه على جمل معينة ، وذلك باستخدام مقياس مكون من خمسة فئات كالاتي:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق بشدة

الخصائص القياسية لمقياس المسؤولية الإجتماعية:

أولاً: محور خدمة المجتمع:

1. صدق فقرات: محور خدمة المجتمع:

وللتثبت من صدق المحور الأول حسب معامل ارتباط (بيرسون K. Person) بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية درجة كل فقرة ، وبعد التطبيق اتضح أن جميع فقرات المحور البالغة (22) فقرة صادقة في قياس ما أعدت لقياسه إذ كانت معاملات إرتباطها بالدرجة الكلية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (.01) حيث كانت القيم الاحتمالية لها أقل من مستوى الدلالة (.01). أنظر الجدول (1)

جدول رقم (6/3) يوضح إرتباط الفقرات بالدرجة الكلية لمحور خدمة المجتمع

مدلالة Level	القيمة الاحتمالية Sig	معامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية Correlations	الانحراف المعياري Std. Deviation	الوسط الحسابي Mean	رقم الفقرة
,01	.000	.533**	1.07080	2.6500	1
,01	.000	.657**	1.04097	2.3667	2
,01	.000	.696**	1.10928	2.3000	3
,01	.000	.781**	1.03321	2.3167	4
,01	.000	.742**	1.07934	2.4333	5
,01	.000	.789**	.97931	2.0833	6
,01	.000	.712**	.91070	2.5333	7
,01	.000	.653**	1.00620	2.7333	8
,01	.000	.625**	.99305	2.7167	9
,01	.000	.642**	1.03006	2.3000	10
,01	.000	.578**	1.10162	2.2000	11
,01	.000	.628**	.94046	2.3833	12
,01	.000	.636**	1.08716	2.2667	13
,01	.000	.601**	1.14426	2.2500	14
,01	.000	.569**	.98849	2.3500	15
,01	.000	.694**	1.07501	2.2833	16

,01	.000	.706**	1.14721	2.3500	17
,01	.000	.685**	.98276	2.3167	18
,01	.000	.654**	.88999	2.5667	19
,01	.000	.683**	.85304	2.4667	20
,01	.000	.634**	.92608	2.3000	21
,01	.000	.745**	.99646	2.4167	22
			14.88748	52.5833	المجموع

2. صدق محور خدمة المجتمع:

من خلال التثبت من صدق فقرات محور خدمة المجتمع حسب معامل ارتباط (بيرسون) بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية وبعد التطبيق أتضح أن جميع فقرات المحور البالغة (22) فقرة صادقة في قياس ما أعدت لقياسه إذ كانت معاملات ارتباطها بالدرجة الكلية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (.01) حيث كانت القيم الاحتمالية لها أقل من مستوى الدلالة (.01). أنظر الجدول رقم (1) .

وبما أن علاقة الفقرة بالدرجة الكلية تعني أن المقياس يقيس سمة واحدة، إذن فصدق فقرات المقياس تعني أن المقياس صادق في قياس ما وضع من أجله، وعلى ضوء ذلك فإن محور خدمة المجتمع صادق في قياس ما وضع لقياسه.

ثانياً: محور الأعمال الإستشارية:

1. صدق فقرات: محور الأعمال الإستشارية:

وللتثبت من صدق المحور الأول حسب معامل ارتباط (بيرسون K. Person) بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية درجة كل فقرة، ، وبعد التطبيق اتضح أن جميع فقرات المحور البالغة (6) فقرات صادقة في قياس ما أعدت لقياسه إذ كانت معاملات ارتباطها بالدرجة الكلية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (.01) حيث كانت القيم الاحتمالية لها أقل من مستوى الدلالة (.01). أنظر الجدول (2).

جدول رقم (7/3) يوضح ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية لمحور الأعمال الإستشارية

مدلالة Level	القيمة الاحتمالية Sig	معامل ارتباط بالدرجة الكلية Correlations	الانحراف المعياري Std. Deviation	الوسط الحسابي Mean	رقم الفقرة
,01	.000	.618**	1.02662	2.7167	1
,01	.000	.666**	.93640	2.7333	2
,01	.000	.709**	1.19745	2.3000	3
,01	.000	.762**	1.05913	2.2833	4
,01	.000	.762**	.97584	2.7167	5
,01	.000	.871**	.98233	2.1333	6
			4.51398	14.8833	المجموع

2. صدق محور الأعمال الإستشارية:

من خلال التثبت من صدق فقرات محور الأعمال الإستشارية حسب معامل ارتباط (بيرسون) بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية وبعد التطبيق أتضح أن جميع فقرات المحور البالغة (6) فقرات صادقة في قياس ما أعدت لقياسه إذ كانت معاملات ارتباطها بالدرجة الكلية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) حيث كانت القيم الاحتمالية لها أقل من مستوى الدلالة (0.01). أنظر الجدول رقم (2) .

وبما أن علاقة الفقرة بالدرجة الكلية تعني أن المقياس يقيس سمة واحدة، إذن فصدق فقرات المقياس تعني أن المقياس صادق في قياس ما وضع من أجله، وعلى ضوء ذلك فإن محور الأعمال الإستشارية صادق في قياس ما وضع لقياسه.

ثالثاً: محور التعاون المشترك:

1. صدق فقرات: محور التعاون المشترك:

وللتثبت من صدق المحور الأول حسب معامل ارتباط (بيرسون K. Person) بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية درجة كل فقرة ، وبعد التطبيق اتضح أن جميع فقرات المحور البالغة (5) فقرات صادقة في قياس ما أعدت لقياسه إذ كانت معاملات إرتباطها بالدرجة الكلية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) حيث كانت القيم الاحتمالية لها أقل من مستوى الدلالة (0.01) أنظر الجدول (8)

جدول رقم (8/3) يوضح إرتباط الفقرات بالدرجة الكلية لمحور التعاون المشترك

رقم الفقرة	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	معامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية Correlations	القيمة الاحتمالية Sig	مدلالة Level
1	2.7333	.95432	.803**	.000	.01
2	2.4667	1.06511	.867**	.000	.01
3	2.2000	1.21850	.859**	.000	.01
4	2.7667	1.04746	.767**	.000	.01
5	2.4500	1.01556	.847**	.000	.01
المجموع	12.6167	4.39989			

2. صدق محور التعاون المشترك:

من خلال التثبت من صدق فقرات محور التعاون المشترك حسب معامل ارتباط (بيرسون) بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية وبعد التطبيق اتضح أن جميع فقرات المحور البالغة (5) فقرات صادقة في قياس ما أعدت لقياسه إذ كانت معاملات ارتباطها بالدرجة الكلية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (.01) حيث كانت القيم الاحتمالية لها أقل من مستوى الدلالة (.01) أنظر الجدول رقم (8).

وبما أن علاقة الفقرة بالدرجة الكلية تعني أن المقياس يقيس سمة واحدة، إذن فصدق فقرات المقياس تعني أن المقياس صادق في قياس ما وضع من أجله، وعلى ضوء ذلك فإن محور التعاون المشترك صادق في قياس ما وضع لقياسه.

3. ثبات مقياس المسؤولية الاجتماعية:

حساب ثبات المقياس باستخدام معادلة الفاكرونباخ Olvakronbach

وللتثبت من ثبات المقياس استخدم الباحث في حساب الثبات معادلة (الفاكرونباخ) ، حيث تعد معادلة (الفاكرونباخ) من أساليب استخراج الثبات . وقد إستخرج الباحث الثبات بإستخدام هذه الطريقة حيث بلغت قيمة معامل الثبات العام (.956) وهذا يشير إلى أن المقياس يتمتع بثبات عالي.

جدول (9/3) نتائج إختبار ألفا كرونباخ لمقياس المسؤولية الاجتماعية

ت	المحور	قيمة معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	تسلسل العبارات في المقياس
1	خدمة المجتمع	.939	22	من 1 إلى 22
2	الأعمال الإستشارية	.823	6	من 23 إلى 28
3	التعاون المشترك	.885	5	من 29 إلى 33
	المتوسط العام لنتائج اختبار ألفا كرونباخ لكل أبعاد مقياس المسؤولية الإجتماعية	.956	33	من 1 إلى 33

4. الصدق التجريبي لمقياس المسؤولية الإجتماعية:

وعلى ضوء حساب قيمة معامل (ألفا كرونباخ) البالغة (.956) فإن الصدق التجريبي للمقياس يساوي (.978) وهو الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وهذا يشير أيضاً إلى أن مقياس المسؤولية الإجتماعية يتمتع بصدق عالي.

الأسلوب الاحصائي:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS ذلك لتطبيق الأساليب الاحصائية المستخدمة في هذه الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

أستخدمت الأساليب الاحصائية التالية : التكرارات - النسب المئوية - الوسط الحسابي - الانحراف المعياري وذلك لوصف إستجابة مفردات العينة نحو متغيرات الدراسة من خلال احتساب المتوسطات والانحرافات المعيارية وذلك لمعرفة تكرارات بنود الدراسة ووصف الخصائص لعينة الدراسة و معامل ألفا كرونباخ ومعامل ارتباط بيرسون واختبار (ت) والنسب المئوية .

الفصل الرابع

عرض ومناقشة النتائج وإختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

عرض ومناقشة النتائج وإختبار فرضيات الدراسة

1/4 تمهيد:

تم اختبار بيانات الدراسة من واقع بيانات الدراسة الميدانية والتي تم جمعها من (60) إستبانة بنسبة إستجابة بلغت 60% من جملة الإستبانات الموزعة والبالغ عددها (100) إستبانة وزعت إلى أعضاء هيئة التدريس بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا(كلية الهندسة- كلية العمارة - كلية هندسة المياه والبيئة - كلية الحاسوب - كلية التربية البدنية والرياضة)، وتم إستخدام البرنامج الاحصائي 22 SPSS من أجل الحصول على التكرارات والنسب والارتباط وكذلك الانحدار البسيط ، والانحدار المتعدد ، وغيرها من أساليب الاحصاء الوصفي والأحصاء الاستدلالي للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات حيث كانت أسئلة الدراسة على النحو التالي :-

1. هل للمؤسسة سياسات وممارسات ومخرجات فيما يتعلق بمسئوليتها المجتمعية؟
2. هل للمؤسسة خطط وسياسات وبرامج و أنشطة لخدمة المجتمع ؟
3. هل للمؤسسة أعمال استشارية تديرها المؤسسة مستفيدة من اسهاماتها العلمية والعملية؟
4. هل للمؤسسة علاقات تعاون واتفاقيات تفاهم مع مؤسسات للتدريب والتاهيل وتبادل الخبرات ؟

2/4 إختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: (تطبق جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا معيار المسؤولية الإجتماعية بدرجة عالية)
الفرضية الصفرية $H_0 - Null Hypothesis$: تعني أن جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا تطبق معيار المسؤولية الإجتماعية بدرجة منخفضة.

الفرضية البديلة $H_1 - Alternate Hypothesis$: تعني أن جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا تطبق معيار المسؤولية الإجتماعية بدرجة عالية.

للتحقق من الفرضية الأولى قامت الباحثة بحساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة البحث لكل فقرة على حدة ، وإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي المحسوب والوسط الحسابي النظري، إستخدمت الباحثة إختبار (T). والجدول رقم (9) يوضح ذلك:

جدول (1/4) يوضح اختبار (ت) لعينة واحدة لقياس مدى تطبيق جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

معيار المسؤولية الإجتماعية

القيمة الاحتمالية	درجه الحرية	قيمه (ت)	الوسط الحسابي الفرضي	الوسط الحسابي المحسوب
.000	59	28.325	2.000	2.427

يلاحظ من الجدول رقم (10) أن قيمة الوسط الحسابي المحسوب تساوي (2.427) وهي أكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي (2.000)، وأن القيمة التائية قد بلغت (28.325) وأن قيمتها الإحتمالية كان مقدارها (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، إذن نرفض الفرض الصفري الذي ينص على أن جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا تطبق معيار المسؤولية الإجتماعية بدرجة منخفضة، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أن جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا تطبق معيار المسؤولية الإجتماعية بدرجة عالية، وهذا يشير إلى أن جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا تطبق معيار المسؤولية الإجتماعية بدرجة عالية بنسبة (60.675%).

وأتفقت هذ النتيجة مع نتيجة دراسة شلدان و صايمه 2014 التي توصلت الى أن المسؤولية المجتمعية لدي أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بلغت (79.58) بدرجة عالية.

واتفقت ايضا مع دراسة شاهين 2011 التي توصلت الي أن وتوصلت الدراسة إلى أن الدور الذي تقوم به جامعة القدس المفتوحة في مجال المسؤولية المجتمعية دور متميز وفاعل.

واختلفت مع نتيجة دراسة الحيلة و شقوارة و ناصر الدين سنة 2012 التي توصلت الى أن الجامعات الأردنية تطبق المسؤولية المجتمعية بدرجة متوسطة لكل من وجهة عينة الدراسة.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة لإهتمام جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بالمسؤولية المجتمعية سواء كان عبر برامجها المختلفة أو عن طريق الإسهام في ربط البحث العلمي بإحتياجات قطاعات الانتاج والخدمات ، وذلك لما للجامعة من مبادرات في خدمة المجتمع بما توفره من مناخ تنظيمي يتيح مشاركته الفاعلة في الرأي والعمل وتنمي للعاملين القدرة علي المساهمة والمشاركة في خدمة المجتمع وحل مشكلاته كذلك تنظم الجامعة العديد من المؤتمرات والندوات واللقاءات وبرامج التدريب للعاملين في مؤسسات الدولة وافراد المجتمع المحلي وللجامعة العديد من الأعمال الأستشارية المنفذة عبر برامجها أو مباشرة عبر إدارتها الرشيدة التي اسهمت في تنمية البلاد وتنمية العديد من المشاريع التنموية.

وتعتبر الجامعة رائدة في مجال التعاون المشترك التي تعتبر من أهم محاور المسؤولية المجتمعية حيث لها العديد من مبادرات التعاون مع منظمات المجتمع المحلية والعالمية مما نتج عنه حصول الجامعة علي سبيل المثال لا الحصر كرسي الينسكو والذي عبره تمت العديد من الاسهامات الفاعلة في خدمة المجتمع ، بالإضافة الي العديد من الاتفاقيات العالمية في مجال البحث العلمي التي تسهم في الحصول علي مخرجات مواكبة لإحتياجات السوق .

الفرضية الثانية:(لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا خطط وسياسات وأنشطة لخدمة المجتمع)
الفرضية الصفرية $H_0 - Null Hypothesis$: تعني أن ليس لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا خطط وسياسات وأنشطة لخدمة المجتمع.

الفرضية البديلة $H_1 - Alternate Hypothesis$: تعني أن لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا خطط وسياسات وأنشطة لخدمة المجتمع.

للتحقق من الفرضية الثانية قامت الباحثة بحساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة البحث لكل فقرة على حدة ، وإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي المحسوب والوسط الحسابي النظري، إستخدمت الباحثة إختبار (T). والجدول رقم (10) يوضح ذلك:
جدول (2/4) اختبار (ت) لعينة واحدة لقياس خطط وسياسات وأنشطة جامعة السودان للعلوم

والتكنولوجيا لخدمة المجتمع

القيمة الاحتمالية	درجه الحرية	قيمه (ت)	الوسط الحسابي الفرضي	الوسط الحسابي المحسوب
.000	59	27.359	2.000	2.390

يلاحظ من الجدول رقم (11) أن قيمة الوسط الحسابي المحسوب تساوي (2.390) وهي أكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي (2.000)، وأن القيمة التائية قد بلغت (27.359) وأن قيمتها الإحتمالية كان مقدارها (.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، إذن نرفض الفرض الصفري الذي ينص على أن ليس لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا خطط وسياسات وأنشطة لخدمة المجتمع ، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أن لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا خطط وسياسات وأنشطة لخدمة المجتمع، وهذا يشير إلى أن لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا خطط وسياسات وأنشطة لخدمة المجتمع بنسبة (%59.75).

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة محمد الشيخ سنة 2016 التي توصلت إلى أن جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا تطبق معيار خدمة المجتمع بنسبة 55.5% بالمقارنة مع جامعة الرباط في مجال التعليم الصحي ويعتبر هذا المعيار أقل المعايير تطبيقاً من وجهه نظر عينة الدراسة .

واتفقت هذه النتيجة كذلك مع نتيجة دراسة عصام سنة 2013 التي توصلت إلى أن للجامعة دور في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بمعدل (60%) .

واتفقت النتيجة مع دراسة جابر و مهدي 2011 التي أوصت بضرورة إبراز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية في الشأن العام من خلال البرامج والمناهج الأكاديمية ، بالإضافة إلى الأنشطة الجامعية الطلابية.

واتفقت النتيجة مع دراسة Gresi & Isil 2012 التي توصلت إلي أنه يوجد لدي جامعة بيلجي اسطنبول 14 مركز يقدم خدمات للمجتمع والباحثين مثل مركز الدراسات البيئية والطاقة، ومركز البحوث الفكرية الملكية، ومركز دراسات المجتمع المدني.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة لأن الجامعة تتبنى العديد من البرامج الناجحة لخدمة المجتمع المتمثلة علي سبيل المثال لا الحصر جميع برامج معهد تنمية الاسرة والمجتمع.

كذلك توجد العديد من الكليات التي تستهدف خدمة المجتمع مثل كلية الانتاج الحيواني والبيطرة التي اسهمت بصورة فاعلة في خدمة اهالي المنطقة بتزويدهم بالمنتجات الحيوانية وكذلك كلية هندسة الصناعات التي لها العديد من حاضنات الأعمال التي تعتبر إضافة للسوق المحلي وخدمة المجتمع مثل حاضنة الجلود.

الفرضية الثالثة: (لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا أعمال إستشارية تديرها بدرجة عالية)

الفرضية الصفرية $H_0 - Null Hypothesis$: تعني أن ليس لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا أعمال إستشارية تديرها بدرجة منخفضة.

الفرضية البديلة $H_1 - Alternate Hypothesis$: تعني أن لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا أعمال إستشارية تديرها بدرجة عالية.

للتحقق من الفرضية الثالثة قامت الباحثة بحساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة البحث لكل فقرة على حدة ، ولإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي المحسوب والوسط الحسابي النظري، إستخدمت الباحثة إختبار (T). والجدول رقم (11) يوضح ذلك:

جدول (3/4) اختبار (ت) لعينة واحدة لقياس مستوى إدارة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
للأعمال الإستشارية

القيمة الاحتمالية	درجه الحرية	قيمه (ت)	الوسط الحسابي الفرضي	الوسط الحسابي المحسوب
.000	59	25.540	2.000	2.481

يلاحظ من الجدول رقم (11) أن قيمة الوسط الحسابي المحسوب تساوي (2.481) وهي أكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي (2.000)، وأن القيمة التائية قد بلغت (25.540) وأن قيمتها الإحتمالية كان مقدارها (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، إذن نرفض الفرض الصفري الذي ينص على أن ليس لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا أعمال إستشارية تديرها بدرجة منخفضة، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أن لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا أعمال إستشارية تديرها الجامعة بدرجة عالية، وهذا يشير إلى أن لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا أعمال إستشارية تديرها بدرجة عالية بنسبة (62.025%).

وتفسر الباحثة هذه النتيجة بأنها نتيجة واقعية نظراً لأن الجامعة رائدة في تقديم الإستشارات و لها إدارة متخصصة بتقديم الأعمال الإستشارية في شتى المجالات الهندسية و الزراعية والإجتماعية مثل مركز رجال الذي اسهم في تقديم العديد من الإستشارات للعرب الرحل وكذلك مركز تنمية المرأة قدم العديد من الإستشارات وأيضاً كلية المياه والبيئة أسهمت بالعديد من الإستشارات في مجال المياه والآبار . كذلك للجامعة العديد من حاضنات الأعمال التي تسهم في خدمة المجتمع وتعود بالنفع علي الجامعة سواء كان علمياً أو مادياً.

الفرضية الرابعة: (لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا علاقات تعاون وإتفاقيات تفاهم مع مؤسسات التدريب والتأهيل وتبادل الخبرات بدرجة عالية)

الفرضية الصفريية $H_0 - Null Hypothesis$: تعني أن ليس لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا علاقات تعاون وإتفاقيات تفاهم مع مؤسسات التدريب والتأهيل وتبادل الخبرات.

الفرضية البديلة $H_1 - Alternat Hypothesis$: تعني أن لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا علاقات تعاون وإتفاقيات تفاهم مع مؤسسات التدريب والتأهيل وتبادل الخبرات بدرجة عالية.

للتحقق من الفرضية الرابعة قامت الباحثة بحساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة البحث لكل فقرة على حدة، ولإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي المحسوب والوسط الحسابي النظري، إستخدمت الباحثة إختبار (T). والجدول رقم (12) يوضح ذلك:

جدول (4/4) اختبار (ت) لعينة واحدة لقياس مستوى علاقات تعاون وإتفاقيات تفاهم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا مع مؤسسات التدريب والتأهيل وتبادل الخبرات

القيمة الاحتمالية	القيمة	الدرجة الحرة	الوسط الحسابي المحسوب	الوسط الحسابي الفرضي	قيمه (ت)
.000	59	22.212	2.000	2.523	

يلاحظ من الجدول رقم (13) أن قيمة الوسط الحسابي المحسوب تساوي (2.523) وهي أكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي (2.000)، وأن القيمة التائية قد بلغت (22.212) وأن قيمتها الإحتمالية كان مقدارها (.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، إذن نرفض الفرض الصفري الذي ينص على أن ليس لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا علاقات تعاون وإتفاقيات تفاهم مع مؤسسات التدريب والتأهيل وتبادل الخبرات، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أن لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا علاقات تعاون وإتفاقيات تفاهم مع مؤسسات التدريب والتأهيل وهذا يشير إلى أن لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا علاقات تعاون وإتفاقيات تفاهم مع مؤسسات التدريب والتأهيل وتبادل الخبرات بدرجة عالية بنسبة (63.075%).

وتفسر الباحثة هذه النتيجة لأن الجامعة لديها اتفاقيات تعاون مع مؤسسات و منظمات، كذلك للجامعة إتفاقيات تعاون مع إتحادات مثل إتحاد الجامعات العربية و اتحاد الجامعات الإفريقية. وتميزت الجامعة بحرصها علي التعاون المشترك بين الجامعات والمؤسسات التعليمية التي تحظى بسمعة علمية مرموقة وذلك في إطار توجه الجامعة في الانفتاح علي الجامعات العربية والعالمية والتعاون معها في مختلف المجالات التي يعمل علي تبادل الخبرات ونقل المعرفة وإجراء البحوث المشتركة وتبادل المعلومات مما يسهم في تنمية وتطوير العملية التعليمية .

الفصل الخامس

الخاتمة

الفصل الخامس

الخاتمة

1/5 النتائج:

كانت النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية كما يلي:

1. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا تطبق معيار المسؤولية الإجتماعية بدرجة عالية.
2. لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا خطط وسياسات وأنشطة لخدمة المجتمع بدرجة متوسطة.
3. لجامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا أعمال إستشارية تديرها بدرجة عالية.
4. لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا علاقات تعاون وإتفاقيات تفاهم مع مؤسسات التدريب والتأهيل وتبادل الخبرات بدرجة عالية.

2/5 التوصيات:

- 2/ تطوير ثقافة الأفراد والمؤسسات حول المسؤولية المجتمعية عامة والمسؤولية المجتمعية للجامعات خاصة.
- 3/ ممارسة المسؤولية المجتمعية من خلال تضمينها في خطة الجامعة وأهدافها وإجراءاتها وجوانب تقويم أدائها.
- 4/ تضمين المواد التعليمية خاصة المقررات الدراسية مفاهيمياً حول المسؤولية المجتمعية، من خلال ربطها بمحتوى المقرر حيثما أمكن ذلك.
- 5/ وضع الجامعات المسؤولية المجتمعية في صلب إستراتيجياتها اعتماداً على دراسات وأبحاث للوقوف على احتياجات المجتمع وفئاته باستمرار.
- 6/ إنشاء دائرة متخصصة في الجامعة تعنى بمسؤوليته المجتمعية ومتابعة أداء كل الوحدات في هذا المجال.
- 7/ عقد مؤتمر سنوي مشترك تشارك فيه كل الجامعات السودانية ووزارة التربية والتعليم العالي يكون متخصصاً في مناقشة السياسات العامة للمسؤولية المجتمعية للجامعات، وعرض التجارب الناجحة لتقويمها وتطويرها وتعميمها، وتضمينه ما يحفز الجامعات على الإبداع والتسابق في هذا الإطار.

3/5 مقترحات لدراسات مستقبلية:

- مقارنة مدى تطبيق معيار المسؤولية المجتمعية أحد معايير السلطة القومية لتقويم وإعتماد مؤسسات التعليم العالي بين الجامعات الحكومية والخاصة .
- مدى تطبيق المسؤولية المجتمعية بالجامعات السودانية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي .
- دور أعضاء هيئة التدريس في تفعيل سبل المسؤولية المجتمعية بالجامعات السودانية الخاصة والحكومية .

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم

السنة النبوية

أ) البخاري،(د.ت) ،صحيح البخاري، دار طوق النجاة دمشق.

المصادر و المراجع

اولاً: المراجع العربية ..

1. ابن منظور، لسان العرب الجزء الثاني، دار المعارف ، القاهرة (1984).
2. ابونوار، لبيه؛ بوظانة ،عبد الله (1990)، الحاجة الي التطوير المهني إلي أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات العربية، مجلة التربية الجديدة، عدد 51، السنة 17.
3. احمد ، ابراهيم (2003) ،الجودة الشاملة في الادارة التعليمية والمدرسية.
4. الترتوري، محمد ؛ جويحان ، اغادير (2006) إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات.
5. جابر، محمود زكي ؛ مهدي، ناصرعلي (2011) . دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدى طلبتها ، دراسة ميدانية مقارنة بين جامعتي حلوان (ج.م.ع)، وجامعة الأزهر بغزة (فلسطين))، مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة.
6. جمال، خنشور وجمعة، خير الدين (2017)، دور متطلبات إدارة الجودة الشاملة في ترسيخ منظورات المسؤولية الإجتماعية ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات -المجلد3 -العدد 2- 2017.
7. جوهر ، صلاح (2001). أساليب تقنيات الإدارة التربوية في ضوء ثورة الاتصال والمعلومات ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، المؤتمر السنوي السابع.
8. الحيلة ، محمود ؛ ناصر الدين ، يعقوب ؛ شقوارة ، سناء (2012)، درجة تحمّل الجامعات الأردنية الخاصة للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي ، جامعة الشرق الاوسط ، الاردن . 34-1:
9. دليل التقييم والإعتماد في التعليم العالي يونيو (2008) مجموعة من خبراء الهيئة .
10. دوهرتي، جفري (1999) تطوير نظم الجودة في التربية، ترجمة عدنان الأحمد وآخرين، دمشق، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر .
11. رحال، عمر(2011) ، المسؤولية المجتمعية للجامعات بين الربحية والطوعية، مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية، 2011/09/29، نابلس، فلسطين.

12. الرشيد، عمر (1995)، الجودة الشاملة في التعليم، مجلة تربوية ثقافية جامعية، جامعة الملك سعود، ص ص 34 - 66 .
13. زهران، حامد (2000)، علم النفس الاجتماعي، القاهرة، عالم الكتب.
14. زيادات، موفق (2009). المسؤولية الاجتماعية، ورشة عمل نظمتها مؤسسة التميز في التطوير المؤسسي،فندق بلازا كراون- عمان، للفترة الواقعة بين 20-2009/10/22.
15. شاهين ،محمد احمد (2011) ،المسؤولية المجتمعية في الجامعات العربية ، جامعة القدس المفتوحة أنموذجاً، دراسة وصفية تحليلية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، رام الله ، فلسطين.
16. شلدان وصايمة (2014). المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية وسبل تفعيله (الجامعة الإسلامية بغزة). دراسة نشرت: بالمجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي—المجلد السابع -العدد18. [https:// ust.edu](https://ust.edu).
17. صلاح السيد،(2004)، تقويم الأداء في مصر: كيف تجعل منه نظاما يحسن الاداء ويطور الإدارة ، مجلة الإدارة، المجلد الرابع، العدد الثاني .
18. الضبع ، محمود (2006) : نشرت مكتب التربية العربي لدول الخليج <https://www.abegs.org>.
19. طعيمة، رشدي احمد وآخرون (2006) ، الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد، الاسس والتطبيقات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.
20. العابد ،لزهر (2014)، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري -قسنطينة -2 ، العدد ،التعلم من أزمة المسؤولية الاجتماعية - حالة شركة Nike 7
21. عثمان، عبدالمنعم، التقويم في التعليم العالي، سلسلة اصدارات الهيئة العليا للتقويم والاعتماد (2005) (العدد رقم 2)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
22. العمري ، هاني (2002) منظور الجودة في قطاع التعليم (المنهجية والتطبيق)، المجلس السعودي للجودة .
23. فتحي درويش عشيبة (2000)،"الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعليم المصري"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عمان، الأردن.
24. الفتلاوي، سهيلة (2008) ، الجودة في التعليم، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
25. كمال (2004)، ضمان النوعية الجيدة في التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، ورقة مقدمة الي مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني.

26. كمال ، سفيان (2003)، ضمان النوعية الجيدة في التعليم المفتوح والتعليم عن بعد . مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات .
27. كمال ، سفيان (2011)، الشروط الداخلية لنجاح الجامعة في القيام بمسؤوليتها المجتمعية،
28. الكيلاني ، تيسير (2001) ،نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد وجودة النوعية ، بيروت، مكتبة لبنان .
29. مجاهد ، محمد عطوة ،(2008) ثقافة المعايير و الجودة في التعليم.
30. مجيد ، سوسن شاكر ؛ الزيادات ،محمد عواد (2015)،إدارة الجودة الشاملة ، تطبيقات في الصناعة والتعليم، دار صفا للنشر والتوزيع ،عمان، الطبعة الثانية .
31. مجيد، سوسن شاكر ؛ الزيادات ،محمد عواد (2008) ، الجودة في التعليم دراسات تطبيقية.
32. مجيد، سوسن شاكر ؛ الزيادات ،محمد عواد (2008) ،الجودة والاعتمادالاكاديمي.
33. محمد الشيخ ،علاء الدين ابراهيم (2016) بعنوان : تقييم مدى تطبيق معايير الجودة والاعتماد الاكاديمي في مؤسسات التعليم الصحي (كلية علوم الاشعة الطبية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا و كلية الاشعة و الطب النووي بجامعة الرباط الوطني).
34. محمد الطعمنة،(2000) تقييم الاداء المؤسسي، معهد الإدارة العامة، عمان - الاردن ورقة غير منشورة.
35. مكروم، عبد الودود، اليكر (1996) ،الاهداف التربوية بين صناعة القرار ومسؤولية التنفيذ. دراسة تحليلية في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة للمؤسسات التعليمية، الجودة الشاملة في التعليم في أواخر التسعينات وخاصة في مصر والسعودية ودول الخليج العربي .
36. الملاح ،منتهي (2005) ، درجة تحقيق معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية كما يراها أعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية ،نابلس فلسطين .
37. الموسوي (2003) ، تطوير ادارة الجودة الشاملة مؤسسات التعليم العالي .المجلة التربوية (جامعة الكويت).
38. نجاتي، محمد عثمان (2002) الحديث النبوي وعلم النفس، دار الشروق، بيروت.
39. النجار فريد راغب، إدارة الجامعات بالجودة الشاملة،(1999) أميرال للنشر والتوزيع ، القاهرة.

1. A.B. Carroll, “The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholder, “Business Horizons, July – August 1991. available in:<http://wwu.edu/dunn/rprnts.pyramdofcsr.pdf> 19.
2. Connolly, Darren, (2000), The Case of Corporate Social Reporting. ? Dahan, Gresi & Senol, Isil (2012), Corporate Social Responsibility in International Conference, Ankara, Turkey.
3. Doval, Elena & Doval Oriana (2010), The University Social Role and Responsibility, The Case of Spiru Haret University, Social Responsibility, Professional Ethics, and Management, the 11th
4. Doyle, D. Pimentel, Astudy in hange: Transforming the Schools.1993
5. Fisher, Barry, Installing Implement the Document at Loughbrorough University (U. K: Loughbrorough University ,1996).
6. Gravin D.A., Product Quality: An Important Strategic Weapon, Business Horizons, (March-April)1998, PP.40-43.
7. Hanna, D, Designing Organization for High Performance, England, Addison Wesley Publishing Company,1998.
8. Harvey, L. Green, D., and Burrows, A. (1993). Assessing Quality: A transbinary research project. Assessment and education in higher education, 18(2), 143-148.
9. Hixon, J. andK.Lovelace(1992) “Total Quality Mangement Challenge to Urban School “Education Leadership ,50(3) P.6-24.
10. International Standard ISO 9001:2015 (Quality Management System)
11. J. Burckhardt, & Associates (Eds.), Higher College: the undergraduate experience in America. New York Boyer,
12. Juran, J.M.1994, quality control hand book, NY: Mc Graw Hill.
13. K. Jossey-Bass. Jossey Chambers, T (2008). The special role of higher education in society: As a public good for the public good. In, A. Kezar, T. Chambers.
14. Miller, M. (2002). Distance Learning Education for Women. [Online: http://ks.essortment.com/distancelearnin_rczp.htm, Retrieved: November 9, 2004 .
15. Responsibility and higher education (2003). (1)- Westport, CT: American Council on Education, pp. 64-97 and the Oryx Pres .
16. Robinson, Assuring Quality in open and Distance Learning Inf,1994.

17. Sikomoto, T. 1998, Meeting the challenge of the 21 century in the Globle market place, new york.
18. T. Chambers, J. Burckhardt, & Associates (Eds.) (2003). Aim low Higher education for the public good: Emerging voices form a national Movement. Chronicle of Higher Education, May 16 .

الملاحق



ملحق رقم (1)

خطاب تحكيم إستبيان

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

ماجستير إدارة الجودة الشاملة والتميز



الأخ الكريم /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: إستبانة

تقوم الباحثة بدراسة بعنوان: مدي تطبيق معيار المسؤولية المجتمعية المعيار السابع من معايير

السلطة القومية لتقويم وإعتماد مؤسسات التعليم العالي

ضمن متطلبات البحث التكميلي لنيل درجة الماجستير في إدارة الجودة الشاملة والتميز وذلك يتطلب الحصول علي مجموعة من البيانات لإكمال البحث، ويشرفنا جداً أن تكون مساهمتكم ومشاركاتكم القيمة من خلال خبراتكم العلمية والعملية لتكملة هذا البحث، شاكرين لكم حسن التعاون في الإجابة بوضوح وشفافية علي عبارات الإستبانة، كما لكم سلامة وحفظ البيانات التي تدلون بها، علما بالمعلومات التي ستدلي بها سرية وستستخدم لغرض البحث العلمي، فنرجو عدم كتابة اسمك أو الكشف عن هويتك وستجمع استجاباتك مع استجابات الآخرين من خلال عملية لا تسمح بالتعرف على أي شخص.

ولكم منا جزيل الشكر والتقدير وجزاكم الله خيراً

الباحثة

سارة عبد الرحمن عبد الواحد

ملحق رقم (2)

الإستبانة

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

ماجستير إدارة الجودة الشاملة والإمتياز



الأستاذ الكريم/.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: إستبانة

تعد المسؤولية المجتمعية حاجة ملحة، ومطلبا مهماً في عملية إعداد الأفراد في المجتمعات المختلفة ، لتحمل واجباتهم تجاه الجماعة التي ينتمون اليها، والمجتمع الذي يعيشون فيه، إذ إن الإرتقاء والتقدم الحضاري بالمجتمع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة وعي الفرد بمسؤولياته الإجتماعية، ودرجة اهتمامه للقيام بها.

تعرف المسؤولية المجتمعية من منظور مؤسسات التعليم العالي بأنه التزام المؤسسة قولاً وفعلاً بمجموعة مبادي وقيم من شأنها تحسين نوعية الحياة لموظفيها وطلبتها وللمجتمع المحلي والمجتمع بأكمله، وتنفيذها من خلال وظائفها الأساسية المتمثلة بالتعليم والبحث والإدارة المؤسسية والتفاعل المجتمعي وغير ذلك.

الهدف من هذه الإستبانة إجراء دراسة بعنوان: مدي تطبيق معيار المسؤولية المجتمعية المعيار السابع من معايير السلطة القومية لتقويم وإعتماد مؤسسات التعليم العالي دراسة تطبيقية علي جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الجودة الشاملة والتميز. أرجو الاجابة عن أسئلة الاستبانة بكل وضوح وشفافية، علماً أن المعلومات التي ستدلي بها سرية وستستخدم لغرض البحث العلمي.

الباحثة

سارة عبد الرحمن عبد الواحد

المعلومات الأولية :

1. التخصص : ()
2. المؤهل الاكاديمي : ()
3. الدرجة العلمية : مساعد تدريس () محاضر () أستاذ مساعد () أستاذ مشارك () أستاذ ()
4. سنوات الخبرة :
 - أقل من 5 سنوات ()
 - أقل من 10 سنوات ()
 - أقل من 15 سنوات ()
 - 15 سنة فاكثر ()

المعلومات المتعلقة بالبحث موضوع الدراسة :

المحور الاول : خدمة المجتمع :

الرقم	المؤشر	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	للجامعة ادارة لخدمة المجتمع .					
2	لإدارة خدمة المجتمع بالجامعة خطط تجاز سنوياً.					
3	لإدارة خدمة المجتمع بالجامعة برامج تجاز سنوياً.					
4	توفرالجامعة موازنة لإدارة خدمة المجتمع.					
5	توفر الجامعة موارد مالية لإدارة خدمة المجتمع .					
6	توفر الجامعة أطر مقتدرة لإدارة خدمة المجتمع.					
7	تنسق الجامعة نشاطها لخدمة لمجتمع مع الأطراف المعنية .					
8	للجامعة علاقات متنوعة مع منظمات المجتمع.					

					للجامعة شراكات مع منظمات المجتمع.	9
					تقدم الجامعة حوافز للمشاركين من منسوبيها في أنشطة خدمة المجتمع.	10
					تقدم الجامعة جوائز تشجيعية للمشاركين في أنشطة خدمة المجتمع .	11
					للجامعة وسائل تستخدمها في تقييم وتطوير البرامج الاجتماعية	12
					يشارك الطلاب في تقييم وتطوير البرامج الاجتماعية.	13
					يشارك أعضاء هيئة التدريس في تقييم وتطوير البرامج الاجتماعية.	14
					تنسق الجامعة مع الجهات ذات الصلة بقضايا الأمن الوطني وتتبنى بعضاً من أنشطتها.	15
					تشارك الجامعة بصورة فاعلة بإجراء الدراسات والبحوث في مجال العدالة الاجتماعية .	16
					تعمل الجامعة مع الجهات المختصة في رفع الحس الوطني والمستوى الحضاري للطلاب والمواطنين وترقية سلوكهم .	17
					للجامعة آليات لمتابعة مدى المشاركة العامة للطلاب في الأنشطة الاجتماعية وحثهم عليها .	18
					تعمل الجامعة على تكامل الأنشطة الاجتماعية والأكاديمية.	19

					للجامعة الوسائل والطرق لتوثيق صلتها بالمجتمع لضمان مشاركته في أنشطتها .	20
					حصلت الجامعة على جوائز وحوافز نظير مشاركتها في الأنشطة الاجتماعية .	21
					تجري الجامعة تقويماً دورياً لبرامجها ونشاطها الاجتماعي.	22

الاعمال الإستشارية : المحور الثاني :

الرقم	المؤشر	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	للجامعة لوائح تنظم نشاطها الاستشاري وفق إجراءاتها المالية والإدارية .					
2	للجامعة حاضنات أعمال مختلفة لتنمية المجتمع .					
3	تتيح الجامعة لهيئة التدريس التفرغ الكامل أو الجزئي للعمل الاستشاري					
4	تسوق الجامعة لأعمالها الاستشارية من خلال وحدات أو مكاتب استشارية أو لجان.					
5	للجامعة مجالات استشارية متعددة مع جهات حكومية وغيرها .					
6	للجامعة لوائح لتوزيع عائدات الإستشارات بين الأطراف المعنية حكومية أو غيرها .					

التعاون المشترك : المحور الثالث :

الرقم	المؤشر	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	للجامعة مذكرات تفاهم مع رصيفاتها من مؤسسات محلية وعالمية فيما يعود بالنفع على عمليات التعليم والتعلم .					
2	لاتفاقيات التعاون المشترك التي أبرمتها الجامعة تأثير إيجابي ملحوظ على ترقية أداء هيئة التدريس.					
3	لاتفاقيات التعاون المشترك التي أبرمتها الجامعة تأثير إيجابي ملحوظ على تدريب وتوظيف الخريجين .					
4	للتعاون المشترك تأثير إيجابي على ترقية معظم المحاور المتعلقة بعملية التعليم والتعلم.					
5	تولي الجامعة استراتيجيتها في التعاون المشترك بالمراجعة والتطوير					

ملحق رقم (3)
لجنة المحكمين

الاسم	الجامعة	الرتبة العلمية
د. مصطفى حامد الحكيم	جامعة الزعيم الازهرى	استاذ مشارك
د. عبد المطلب ابراهيم عبدالرسول	جمعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	استاذ مساعد
د. مهند حسن اسماعيل	جمعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	استاذ مساعد
د. علي حمود	جامعة الخرطوم	أستاذ